اقتصادية شهرية تصـــدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (56) سبتمبر 2026م | السنة الخامسة
شراكـــة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

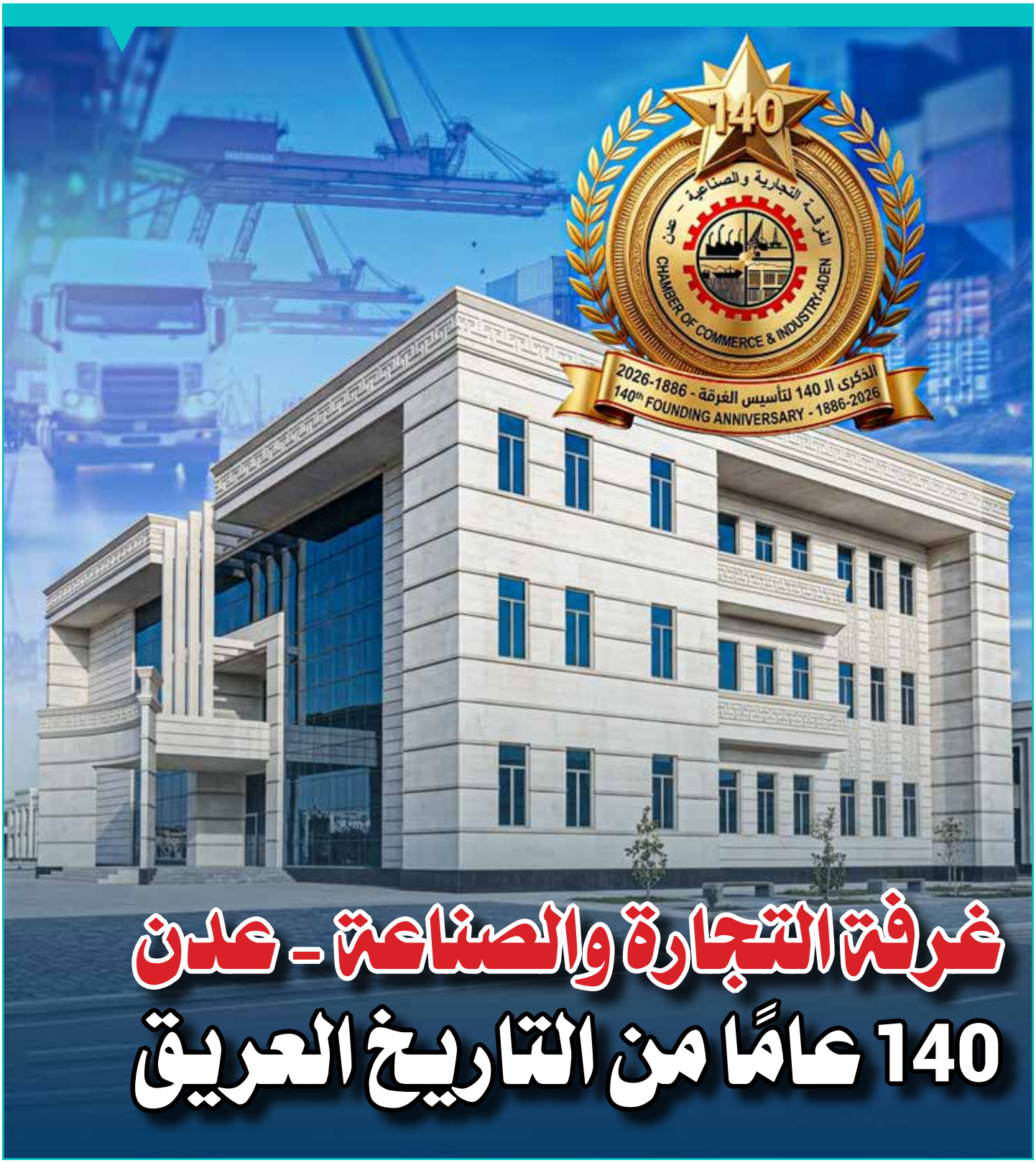

غرفة التجارة والصناعة - عدن
140 عامًا من التاريخ العريق

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164)
الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــدن - اليـــمـن
www.eaf-ye.com
Economista.967@gmail.com
facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

- تحليل أسعار الصرف لشهر أغسطس 12
- تحليل أسعار السلع لشهر أغسطس 41

ملف العدد:

140 عاماً من التاريخ العريق..

غرفة عدن التجارية والصناعية ذاكرة وطن وثقة مجتمع ومسؤولية مستقبل.

م/ أشرف خنبري..."18 - 24"

تطورات اقتصادية

- مقاربة للقوة الشرائية للريال اليمني في كل من صنعاء وعدن وما آلت اليه الأوضاع المعيشية للمواطنين مع استمرار الحرب
د. محمد علي قحطان 25
- سعر الصرف لا يعني القوة الشرائية للعملة: قراءة اقتصادية في مقارنة الريال القديم والجديد في صنعاء وعدن
د. يوسف سعيد أحمد 28
- الاقتصاد بوصفه مدخلاً لتنقية الأجواء العربية
د. جلال حاتم 33

مقالات اقتصادية

- ماذا لو كنت متخذ القرار الأول؟ السلطة المحلية
د. أحمد مبارك بشير 47
- رأس المال البشري كرافعة نحو: رؤية اقتصادية لإدارة الموارد البشرية
وسام عادي وادي 56
- أثر قرار تحرير سعر الدولار الجمركي على الأوضاع الاقتصادية في اليمن
د. عيسى أبو حليقة 59
- شهادات نظم الإدارة ودورها في تعزيز كفاءة المنشآت
م. أكرم محسن الجبيري 65
- حوكمة الاقتصاد الأزرق في اليمن:
مقاربة تحليلية لاستراتيجيات الصمود المؤسسي والامتثال الدولي في الهيئات الهشة
د. هدى عارف علي 68
- كتاب الثقافة المالية وخطوة رائدة من البنك الوطني الجزائري لصناعة جيل أكثر وعياً بالمستقبل المالي
مامور فوضيل 72
- الأهمية الاقتصادية والعلمية لمعدن (اشكروفتين كولا)
د. علي سعيد صالح 74

الاقتصاد والناس

- الإنسان ثروة اليمن المعطلة: كيف تحول رأس المال البشري إلى قوة اقتصادية نافعة؟
د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 79

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

رأس المال البشري: الحلقة المفقودة في معادلة الحكومة الرقمية

رئيس التحرير

■ في وقت تتسارع فيه دول المنطقة والعالم نحو رقمنه خدماتها وإداراتها، يبقى العنصر البشري العامل الحاسم الذي يقرر نجاح هذه الرحلة أو تعثرها. إن التحول إلى حكومة رقمية ليس مجرد استيراد لأنظمة وتطبيقات تكنولوجية معقدة، بل هو استثمار إستراتيجي في بناء قدرات بشرية قادرة على إدارة هذه الأنظمة، وصياغة سياسات ذكية تضمن الشفافية والكفاءة، وتخفيض التكاليف التشغيلية.

ولعل ما تجسده تجارب دول المنطقة -كالتجربة الأردنية على سبيل المثال- يؤكد أن ثمار التحول الرقمي الملموسة في حياة المجتمع والقطاع الخاص لم تكن لتتحقق لولا التركيز أولاً على صقل المهارات البشرية. وهو ما يجعل من التوجه نحو الرقمنه في اليمن ضرورة ملحة لإعادة بناء الاقتصاد، وتقليص منافذ الهدر والفساد، وتسهيل بيئة الأعمال

العنصر البشري هو العامل الحاسم في نجاح التحول الرقمي

تشكل "الأمية الرقمية" اليوم عقبة استراتيجية داخل العديد من المؤسسات. ولا تقتصر هذه الأمية على ضعف التعامل مع الحواسيب والهواتف الذكية فحسب، بل تمتد إلى غياب الثقافة الرقمية في اتخاذ القرار، ونقص الوعي بأمن المعلومات، والعجز عن تحليل البيانات. وعندما تتلاقى هذه النقائص مع أنظمة إدارية تقليدية، تتحول الاستثمارات التقنية إلى عبء مالي يتكبد التحول الرقمي خسائره بدلاً من أن يكون رافداً للإنتاجية

إن الحكومات التي نجحت في الرقمنة وضعت أهدافاً واضحة: تسهيل الوصول للخدمات، تقليص البيروقراطية، رفع كفاءة التحصيل المالي، وتحسين

جودة القرار عبر بيانات لحظية ودقيقة. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب خارطة طريق عمليّة تعتمد على الاتجاهات التالية:

• التأهيل المسبق: تبنّي برامج تأهيل إلزامية للمتقدمين للوظائف الحكومية تضمن امتلاكهم الحد الأدنى من المهارات الرقمية وأمن المعلومات

• التدريب التخصصي المستمر: بناء مهارات متقدمة للموظفين أثناء الخدمة في مجالات إدارة البيانات، التحليل، والحوسبة السحابية

• الاستبقاء والمحافظة على الكفاءات: وضع مسارات مهنية محفزة وتطوير سياسات أجور تضمن عدم تسرب العقول والمواهب التقنية

• الشراكات الأكاديمية: إنشاء مراكز تدريب متخصصة وإبرام شراكات مع الجامعات والمؤسسات المحلية والإقليمية لتحديث المناهج بما يتوافق مع سوق العمل

• القيادة بالقدوة: تعزيز الثقافة المؤسسية الرقمية من خلال قيادات تتبنى التقنية في أدائها اليومي وتشجع على الابتكار المحسوب

إن إنفاق الأموال على البنى التقنية التحتية دون الاستثمار الموازي في المهارات المعرفية يرهق الميزانيات ويبقي المؤسسات أسيراً للاستشارات الخارجية المستمرة. وفي المقابل، فإن الموارد البشرية المؤهلة هي الضامن الوحيد لتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي ملموس: مواطن راضٍ، أداء حكومي أسرع وأقل تكلفة، ومؤسسات أكثر شفافية ومساءلة

الآن هو وقت القرار الإستراتيجي: يجب التعاطي مع الاستثمار في التدريب والتأهيل الرقمي ليس كـ "تكلفة تشغيلية"، بل كـ "رصيد استثماري طويل الأمد" يقود البلاد نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وفاعلية

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك !

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تطورات أسعار الصرف

تطورات أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر أغسطس 2026

إعـــداد: د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

تستمر حملة إيقاف تراخيص شركات الصرافة بسبب التلاعب في بيع وشراء العملات، في ظل ثبات أسعار الصرف ضمن أحدى برامج الإصلاح المالي المتبعة من قبل البنك المركزي عدن، كما و يستمر استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في حدود 410 ريال يمني مقابل الريال السعودي عند الشراء و 413 ريال يمني مقابل الريال السعودي عند البيع، و1558 للريال اليمني مقابل الدولار عند الشراء و 1558 ريال يمني عند البيع، وكذا استقرارها بمحافظة صنعاء بحدود 140 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و537 ريال يمني مقابل الدولار، على الرغم من عدم استكمالها لبقية الإصلاحات الذي ستعزز استقرار الصرف وتمويل البنك بالسيولة؛ لتغطية النفقات والالتزامات التي عليها، كما أن الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء تعتبر مستقرة في حدود ال 193%. تعد نسبة مقبولة عما كانت عليها في عملية التحويل في مختلف العمليات.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر أغسطس لعام 2026م

البيانات		أسعار السوق محافظة عدن				أسعار السوق محافظة صنعاء			
		ريال سعودي		الدولار		ريال سعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
02	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
03	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
04	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
05	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
06	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
07	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
08	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
09	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
10	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
11	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
12	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
13	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
14	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
15	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
16	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
17	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
18	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
19	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
20	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
21	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
22	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
23	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
24	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
25	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
26	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
27	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
28	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
29	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
30	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
31	أغسطس	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash

شركة السراري للتجارة
جولستان هو الفرق
حبة ما تتكرر
Gulestan
جولستان
ماركه
CLASSIC WHITE
طويل الحبة
رقم 1
أرز بسمتي
9 KG
شركة السراري للتجارة
02-383350 عدن

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة زكي الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

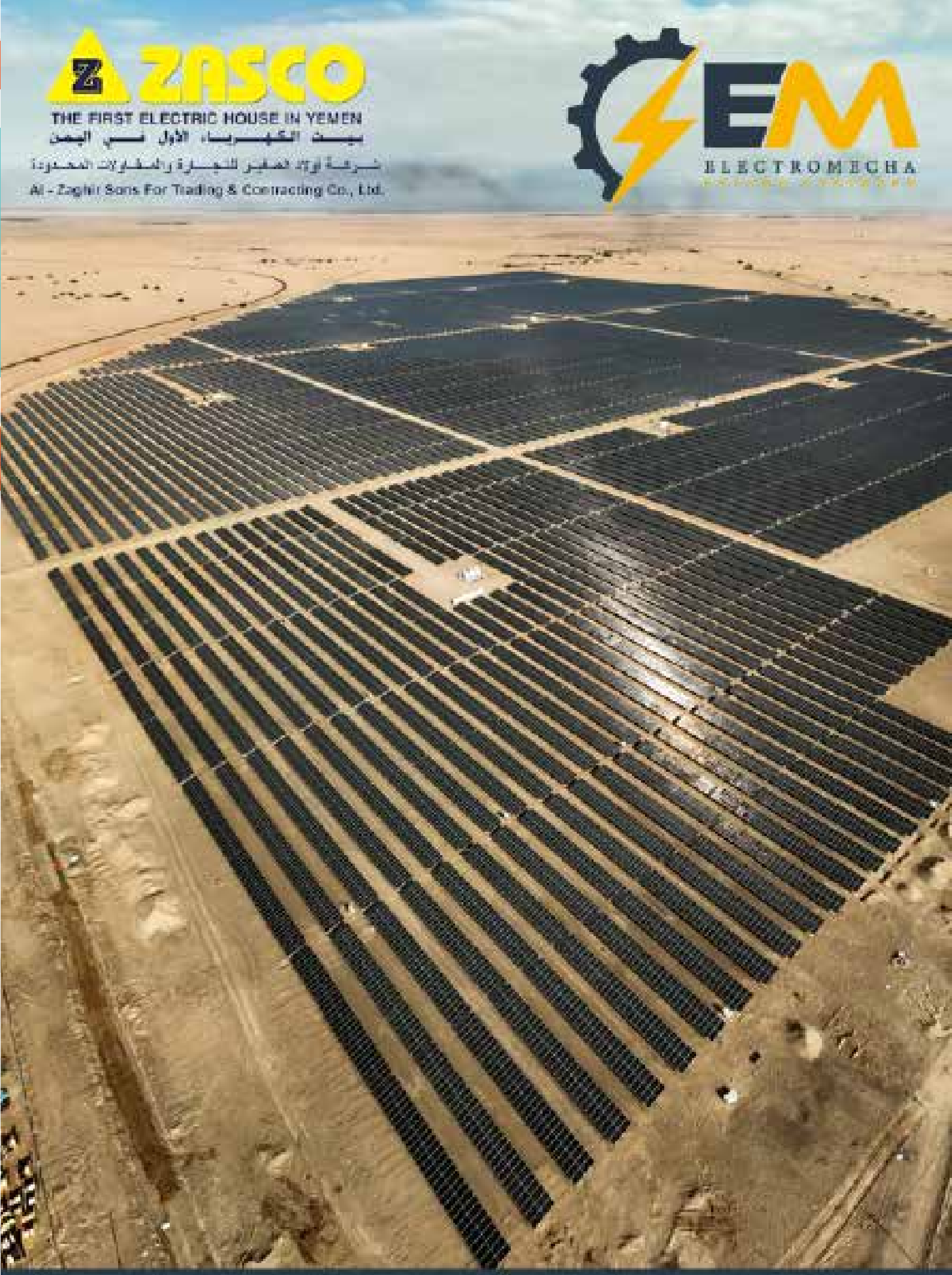

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

140 عاماً من التاريخ العريق... غرفة عدن التجارية والصناعية
ذاكرة وطن وثقة مجتمع ومسؤولية مستقبل

■ م. أشرف خنبري

■ مئة وأربعون عاماً ليست فقط رقماً لها في سجل التاريخ؛ إنها ذاكرة وطن، وثقة مجتمع، ومسؤولية تتجدد مع كل جيل.

هناك مؤسسات تُقاس أعمارها بالسنوات، وهناك مؤسسات تُقاس قيمتها بما تركته من أثر في حياة الناس. والغرفة التجارية والصناعية عدن هي الحالة المتميزة التي جمعت بين الجانبين، فهي ليست مجرد مؤسسة مضى على تأسيسها 140 عاماً، بل شاهد حي على تاريخ مدينة عرفت التجارة قبل أن تعرف كثيراً من المؤسسات الحديثة، وعلى مسيرة وطن تعاقبت عليه الظروف والتحولات والأزمات، وظلت الغرفة حاضرة في قلب المشهد الاقتصادي، تحمل هموم مجتمع الأعمال، وتدافع عن مصالحه، وتفتح أبواب الحوار والتعاون في كل الظروف

مئة وأربعون عاماً ليست فقط رقماً لها في سجل التاريخ؛ إنها ذاكرة وطن، وثقة مجتمع، ومسؤولية تتجدد مع كل جيل

من تاريخ عدن التجاري إلى صرح وطني

نشأت غرفة عدن التجارية والصناعية في بيئة كانت فيها عدن واحدة من أبرز المراكز التجارية في المنطقة، وميناءً نابضاً بالحركة والتبادل التجاري، تلتقي فيه السلع والأفكار والخبرات والثقافات

ومنذ ذلك التاريخ، لم تكن الغرفة بعيدة عن التحولات التي شهدتها المدينة والوطن، بل كانت جزءاً من الحراك الاقتصادي والاجتماعي، ومن تطور القطاع التجاري والصناعي، ومن الجهود الرامية إلى تنظيم العلاقة بين مجتمع الأعمال والجهات الرسمية

> قيمة المؤسسات لا تُقاس بعمرها فقط، بل بما تتركه من أثر

ولهذا فإن الحديث عن تاريخ الغرفة ليس حديثاً عن مؤسسة فحسب، بل عن جزء أصيل من تاريخ عدن الاقتصادي والتجاري

فكم من تاجرٍ بدأ نشاطه من عدن، وكم من شركة وجدت في هذه المدينة بوابةً للسوق، وكم من رجل أعمالٍ مرّ من أبواب الغرفة طالباً المشورة أو المعلومة أو الدعم أو التسهيل؟

إنها أبواب شهدت قصص نجاح كثيرة، واحتضنت طموحات أجيال متعاقبة من أصحاب الأعمال

الغرفة تعمل على نقل صوت مجتمع الأعمال ومطالبه بصورة مسؤولة

الثقة... رأس المال الذي لا يُشترى

قد تستطيع المؤسسات أن تبني مقراً، وتطلق برنامجاً، وتنظم فعالية، لكن بناء الثقة يحتاج إلى عقود من العمل المسؤول. وهنا تكمن إحدى أهم نقاط قوة الغرفة التجارية والصناعية عدن. فسمعتها الطيبة لم تُبنَ على حملة إعلامية عابرة، وإنما تشكلت عبر سنوات طويلة من التواصل مع التجار والشركات ورجال الأعمال والمؤسسات والجهات الحكومية والمجتمع والمنظمات المحلية والدولية

تاريخ الغرفة جزء أصيل من تاريخ عدن الاقتصادي والتجاري

وأصبحت الغرفة مساحة يلتقي فيها المختلفون حول هدف مشترك: اقتصاد أكثر استقراراً، وقطاع خاص أكثر قدرة، وبيئة أعمال أكثر ملاءمة

هذه الثقة هي ثروة حقيقية للغرفة؛ لأنها تجعل صوتها مسموعاً، ومواقفها محل اهتمام، ومبادراتها قابلة للشراكة، ورسالتها أكثر تأثيراً

قوة الغرفة التجارية من قوة الوطن وقوة مجتمع الأعمال

إن استمرار الغرفة التجارية والصناعية عدن طوال هذه العقود لم يكن ليتحقق لولا وجود قيادات أدركت أن قيادة مؤسسة عريقة مثل غرفة عدن ليست امتيازاً، وإنما أمانة ومسؤولية، للغرفة وأعضائها، ومجتمع الأعمال ومنتسبيه، وللوطن بشكل عام ومواطنيه، وقد حافظت قيادة الغرفة على نهج يقوم على الانفتاح والحوار وبناء العلاقات،

وعلى التواصل المستمر مع مختلف الأطراف، والإصغاء إلى احتياجات مجتمع الأعمال، والعمل على نقل صوته ومطالبه إلى الجهات ذات العلاقة بصورة مسؤولة ومتزنة

والقيادة الناجحة ليست تلك التي تتحدث باسم الناس فقط، وإنما التي تستمع إليهم، وتفهم تحدياتهم، وتبحث معهم عن الحلول. وهذا النهج هو ما جعل الغرفة قادرة على الحفاظ على حضورها ودورها في ظروف لم تكن سهلة، وعلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى دون أن تفقد هويتها أو رسالتها

غرفة عدن... جسر يصل الجميع بالجميع

من أجمل ما يميز الغرفة التجارية والصناعية عدن أنها لم تحصر نفسها في علاقة واحدة أو اتجاه واحد. فهي على صلة وثيقة بالتجار، والشركات، ورجال الأعمال، والمستثمرين، والجهات الحكومية، والمنظمات الدولية والمحلية، والمؤسسات التعليمية والتدريبية، والجهات الداعمة، ومختلف مكونات المجتمع الاقتصادي

أبواب الغرفة شهدت قصص نجاح واحتضنت طموحات أجيال متعاقبة

وهذه الشبكة الواسعة من العلاقات لم تكن مجرد بروتوكول أو لقاءات، بل تحولت إلى فرص للتعاون، ومشروعات، وبرامج تدريب وتأهيل، وفعاليات اقتصادية، وحوارات، ومبادرات تخدم القطاع الخاص وسوق العمل

لقد أدركت الغرفة مبكراً أن الاقتصاد لا يبنى بجهة واحدة، وأن التنمية الحقيقية تحتاج إلى حكومة تستمع، وقطاع خاص يبادر، ومنظمات تدعم، وشباب يطمحون، ونساء يشاركن، ومجتمع مدني يساند

ومن هنا جاءت الغرفة كجسرٍ يجمع هذه الأطراف ويقرب المسافات بينها

أزمات اليمن وعدن تركت آثاراً عميقة على التجارة والأعمال وسبل العيش

في الأزمات... يظهر معدن المؤسسات

ربما تكون أسهل لحظات العمل المؤسسي هي لحظات الاستقرار، لكن القيمة الحقيقية للمؤسسات تظهر عندما تصبح الظروف صعبة. وقد مر اليمن، ومرت عدن، بأزمات اقتصادية وسياسية وإنسانية وأمنية متعاقبة تركت آثاراً عميقة على حركة التجارة والأعمال وسبل العيش

وفي هذه الظروف، لم يكن القطاع الخاص بعيداً عن المعاناة؛ فقد واجه أصحاب الأعمال تحديات تتعلق بالأسواق، والسيولة، وسلاسل الإمداد، والنقل، والطاقة، والعمالة، والقدرة على الاستمرار. وكان حضور الغرفة مهماً باعتبارها صوتاً لمجتمع الأعمال ومنصة للتواصل والحوار، تسعى إلى نقل التحديات، وطرح الحلول، والتنسيق مع الجهات المعنية، والمساهمة في تخفيف آثار الأزمات على النشاط التجاري والاقتصادي

وفي أصعب الأوقات، كانت الرسالة الأساسية واضحة:

"الاقتصاد يجب ألا يتوقف، والعمل يجب أن يستمر، والقطاع الخاص يجب أن يجد من يقف إلى جانبه."

من حماية النشاط التجاري إلى صناعة الفرص

لم تكتفِ الغرفة بدورها التقليدي في خدمة التجار، بل اتسع مفهوم دورها مع تغير احتياجات المجتمع. فشاركت ونفذت برامج ومشروعات ومبادرات مرتبطة بسوق العمل وسبل العيش وتنمية المهارات وريادة الأعمال ودعم أصحاب المشاريع، وفتحت مساحات جديدة أمام فئات تحتاج إلى مزيد من الدعم والتمكين

وكان للشباب حضور في برامج التدريب والتأهيل والتشغيل، وللنساء مساحة متزايدة في برامج ريادة الأعمال والوصول إلى

قوة المؤسسة تظهر بقدرتها على الحفاظ على دورها في أصعب الظروف

الأسواق، كما امتدت الجهود لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب وصاحبات المشاريع في المناطق الريفية وغيرهم من الفئات التي تمتلك القدرة والطموح، لكنها تحتاج إلى فرصة عادلة وأدوات مناسبة

وهنا تظهر القيمة الأعمق لدور الغرفة: "أنها لم تنظر إلى الإنسان باعتباره باحثاً عن مساعدة، بل باعتباره طاقة اقتصادية يمكن أن تتحول إلى مشروع وفرصة عمل وقيمة مضافة."

فدعم سبل العيش ليس مجرد توزيع دعم مؤقت، وإنما مساعدة الإنسان على امتلاك المهارة، والوصول إلى السوق، وتطوير مشروعه، وبناء مصدر دخل مستدام

الغرفة وسوق العمل.. من التدريب والتأهيل إلى الأثر

أصبح سوق العمل اليوم أكثر تعقيداً، ولم يعد الحصول على شهادة كافياً لضمان الحصول على وظيفة. ولهذا برزت أهمية البرامج التي تربط التدريب باحتياجات السوق، والمهارات بفرص العمل، ورواد الأعمال بالأسواق، والمؤسسات بالكوادر المؤهلة

وفي هذا المجال، لعبت الغرفة دوراً مهماً من خلال مشاركتها في مبادرات وبرامج التدريب والتأهيل، ومعارض الوظائف، والربط بين أصحاب الأعمال والباحثين عن فرص، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

وهي بذلك لا تخدم صاحب العمل وحده ولا الباحث عن وظيفة وحده، وإنما تعمل على بناء حلقة وصل بين التعليم والتدريب والقطاع الخاص وسوق العمل

حين تصبح الشراكة ثقافة

من أبرز ما يلفت النظر في مسيرة الغرفة أنها استطاعت بناء علاقات وشراكات مع جهات متعددة، محلية ودولية، بما يخدم التنمية الاقتصادية ويدعم القطاع الخاص

والشراكة بالنسبة للغرفة ليست شعاراً يُرفع في المناسبات، وإنما وسيلة لتعبئة الموارد والخبرات والفرص، وتحويلها إلى نتائج يستفيد منها أصحاب الأعمال والشباب والنساء والمجتمع

ومن خلال هذه الشراكات، أصبحت الغرفة مساحة لاستضافة المبادرات والبرامج والفعاليات الاقتصادية والتدريبية، ومنصة للتشاور وتبادل الخبرات، ونقطة اتصال بين مجتمع الأعمال والعديد من الجهات الداعمة

> **140 عاماً من التاريخ تمثل رصيداً من الخبرة والثقة والعلاقات**

140 عاماً من تاريخ مضى... والمستقبل يبدأ من هنا

حين نحتفل بمرور 140 عاماً، فإن الاحتفال الحقيقي لا ينبغي أن يكون بالماضي وحده. فالتاريخ يمنح المؤسسة الهيبة، لكن المستقبل يحتاج إلى الرؤية

والغرفة التجارية والصناعية عدن، وهي تدخل عامها الجديد من عمرها الطويل،

> **التحول الرقمي والشراكات الاقتصادية يفتحان آفاقاً جديدة للغرفة**

تمتلك رصيداً مهماً من الخبرة والعلاقات والثقة والمعرفة المتراكمة. وهذا الرصيد يمكن أن يكون أساساً لمرحلة جديدة أكثر طموحاً: مرحلة تتحول فيها الغرفة بصورة أكبر إلى منصة لتطوير الأعمال، ودعم الاستثمار، وتعزيز الصادرات، وتسهيل التجارة، وتشجيع الابتكار، وتمكين الشباب والنساء، وربط المهارات بسوق العمل، ودعم التحول الرقمي، وتعزيز الشراكات الاقتصادية. فالغرفة التجارية التي استطاعت أن تبقى حاضرة طوال 140 عاماً قادرة على أن تكون أكثر حضوراً في السنوات القادمة

صرح يعتز به كل من عرفه

هناك أماكن نمر بها، وهناك أماكن تترك أثراً فينا. والغرفة التجارية والصناعية عدن ليست مجرد مبنى أو عنوان أو ختم على وثيقة؛ إنها تاريخ حي وذاكرة اقتصادية ومؤسسة وطنية وبيت لمجتمع الأعمال. ولهذا يعتز بها كل من عرفها، وكل من تعامل معها، وكل من عمل فيها، وكل من انتسب إليها. ويعتز بها الموظف الذي قضى سنوات من عمره

علاقات الغرفة المحلية والدولية دعمت التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص

في خدمتها، والتاجر الذي وجد فيها باباً للمعلومة والمشورة، ورجل الأعمال الذي وجد فيها شريكاً، والشاب الذي حصل من خلالها على فرصة، والمرأة التي وجدت طريقاً لتطوير مشروعها، وصاحب المشروع الصغير الذي اكتشف أن صوته مسموع، والشريك المحلي أو الدولي الذي وجد فيها مؤسسة يمكن الوثوق بها. وهذا هو المعنى الحقيقي للمؤسسة الوطنية:

أن تتجاوز حدود الأوراق والإجراءات لتصبح جزءاً من ذاكرة الناس وحياتهم ومستقبلهم

أعوام طويلة من الوفاء... ومرحلة جديدة من الطموح

في الذكرى الـ 140، لا نحتفل فقط بما أنجزته الغرفة التجارية والصناعية عدن، وإنما نحتفي أيضاً بكل رجل وامرأة أسهما في مسيرتها، وبكل قيادة حملت مسؤوليتها، وبكل

تسهيل التجارة وتشجيع الابتكار من أولويات المرحلة المقبلة

موظف أدى واجبه، وبكل تاجر وشركة ورجل أعمال وثق بها، وبكل شريك آمن بدورها، وبكل شاب وامرأة وصاحب مشروع استفاد من برامجها ومبادراتها

140 عاماً من الحضور... 140 عاماً من الثقة... 140 عاماً من خدمة الاقتصاد ومجتمع الأعمال.

وفي زمن تتغير فيه الاقتصادات بسرعة، وتزداد فيه التحديات، تبقى الحاجة إلى المؤسسات الموثوقة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإذا كان التاريخ قد منح الغرفة جذورها، فإن أبناءها وشركاؤها اليوم يمنحونها القدرة على مواصلة

من حافظت على حضورها 140 عاماً قادرة على تعزيز حضورها في المستقبل

خبرة الغرفة المتراكمة يمكن أن تؤسس لمرحلة أكثر طموحاً

النمو. فالماضي مصدر فخر، والحاضر مسؤولية، والمستقبل فرصة

ولذلك فإن أجمل ما يمكن أن نقوله في هذه المناسبة ليس فقط:

كل عام والغرفة التجارية والصناعية عدن بخير

بل نقول:

كل عام وعدن تمتلك هذا الصرح الاقتصادي العريق

كل عام والقطاع الخاص يجد فيه صوتاً وسنداً وشريكاً

كل عام والغرفة تزداد قوةً وثقةً وتأثيراً

وكل عام ونحن نبني على 140 عاماً من التاريخ... لنصنع أعواماً جديدة من الإنجاز

الغرفة التجارية والصناعية عدن... 140 عاماً من التاريخ، والثقة، والشراكة، والحضور الوطني

والقادم بإذن الله... أجمل وأفضل

تهنئة

تهنىء مؤسسة الرابطة الاقتصادية

الغرفة التجارية والصناعية عدن

بمناسبة مرور 140 عاما على تأسيسها

عاما من الريادة والعطاء

نفتخر بالمسيرة الممتدة 140 عاما
والعمل المتواصل من أجل مستقبل تجاري وصناعي
مزدهر لعدن والوطن

الريال بين صنعاء وعدن..
مقارنة للقوة الشرائية ومعاناة المواطن

■ أ.د. محمد علي قحطان
أستاذ الاقتصاد بجامعة تعز

■ تقاس القوة الشرائية لأي عملة بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة من تلك العملة.

وبناء على ذلك يمكن القول بانه كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات قلت الكمية الممكن الحصول عليها من تلك السلع والخدمات. ويعني ذلك انخفاض القوة الشرائية للعملة.

وبالعكس من ذلك كلما انخفضت أسعار السلع والخدمات ارتفعت كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها. ويعني ذلك ارتفاع القوة الشرائية للعملة.

وبناء على ذلك فإن مؤشر القوة الشرائية للعملة الوطنية لأي دولة يعتبر اهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى الوضع الاقتصادي في دول العالم عند المقارنة بين اقتصاد الدولة مع اقتصاد الدول الأخرى.

معالجة تراجع القوة الشرائية تتطلب سياسات نقدية واقتصادية متكاملة

في اليمن وبالأخص عند حكومة عدن وبنكها المركزي المعتبر بنك الدولة المعترف به دولياً لا يبدو بأن هناك إدراك لهذا المحتوى. إذ يشاهد منذ اعتبار عدن عاصمة مؤقتة لليمن ونقل البنك المركزي من موقعه في العاصمة صنعاء إلى موقعه الجديد في العاصمة المؤقتة عدن، بعد اندلاع حرب عام 2015 المستمرة حتى وقتنا الحاضر وتدهور سعر صرف العملة الوطنية ومعدلات التضخم بارتفاع مستمر وقد تتراجع احيانا بصورة طفيفة ثم تعود بالارتفاع، كما يشاهد بأن الحكومة ممثلة بالبنك المركزي لا تتابع متغيرات الوضع الاقتصادي وتعمل على مواجهة أي تغيرات بما لديها من الوسائل والقدرات التي قد تكون متاحة في بعض

الأحيان مثل ما هو عليه الوضع حالياً. إذ تم تثبيت سعر صرف الريال اليمني بطبعته الجديدة عند مستوى الانهيار في سعر الصرف وتجاهل أي انتقادات في هذا الإطار الأمر الذي يؤدي إلى استمرار معاناة المواطنين، بسبب ضعف القدرة الشرائية للريال اليمني ولغيره من عوامل آثار الحرب.

القوة الشرائية تُقاس بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة

والاكثر غرابة من ذلك هو أن الحكومة وبنكها المركزي يسعون لتحديث وتطوير آليات عمل البنك المركزي بوسائل عصرية دون أي التفات لحالة انهيار سعر صرف الريال اليمني بطبعته الجديدة وكذا ارتفاع معدلات التضخم والكساد. وكأن انهيار سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع والخدمات وتآكل القوة الشرائية للدخل ليس في صدارة اهتماماتها. بما يشير إلى أحد أمرين: إما الجهل بخطورة ذلك أو أن هناك أجندات لنافذين في مؤسسات الدولة التي تشكلت في عدن يقاومون أي التفات لمواجهة الانهيار الاقتصادي والإنساني من بواباته الصحيحة والواقعية. وبالأخص مواجهة الانهيار في سعر الصرف والعمل على تعافي العملة الوطنية لتعافي القوة الشرائية للمواطنين.

وبالرغم من كل ذلك نشاهد بأن هناك من يوجه الانتقادات لسلطة الأمر الواقع في صنعاء وينظر بخفة للجانب الإيجابي الوحيد في السياسة النقدية في صنعاء وبالأخص في عنصر تدخل البنك المركزي في صنعاء بتثبيت سعر صرف الريال اليمني بطبعته القديمة وعدم السماح باستمرار انهياره كما حصل في عدن والحفاظ على القوة الشرائية للريال عند المستوى الذي ثبت فيه سعر صرف الريال. ويعتبرون ذلك وضع وهمي ولا قيمة له.

ولذلك نوضح فيما يلي مقارنة بين القوة الشرائية للريال اليمني بطبعته الجديدة مع القوة الشرائية للريال اليمني بطبعته القديمة ليتبين أهمية استمرار البنك المركزي اليمني في عدن بسياسة التعافي لسعر صرف الريال اليمني بطبعته الجديدة.

المعطيات التي توقف عندها سعر صرف الريال اليمني بطبعتيه القديمة والجديدة كالتالي:

- سعر صرف الريال اليمني بطبعته القديمة ثبت عند سعر صرف **140** ريالاً يمنيا تقريباً مقابل الريال السعودي الواحد وما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى.
- سعر صرف الريال اليمني بطبعته الجديدة ثبت عند سعر صرف **410** ريالاً يمنيا تقريباً مقابل الريال السعودي الواحد وما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى.

ويعني ذلك بأن الريال اليمني بطبعته الجديدة يساوي **34%** من قيمة الريال اليمني بطبعته القديمة. مع أهمية ملاحظة حضور أمني قوي في صنعاء لتثبيت أسعار السلع والخدمات عند مستوى سعر الصرف المحدد ويحضر تماماً أي تلاعب. بينما مثل هذا الحضور ليس متوفرا في مناطق الحكومة الشرعية. الأمر الذي يؤدي

إلى ثبات القوة الشرائية للريال اليمني في صنعاء واهتزازها في عدن. كما أن القوة الشرائية للريال بطبعته القديمة يعطي كمية من السلع والخدمات تساوي ثلاث مرات تقريباً كمية السلع والخدمات التي يعطيها الريال اليمني بطبعته الجديدة. مثال على ذلك يستطيع الإنسان شراء عدد خمسة أو أربعة أقراص روتي بريال واحد بطبعته القديمة بينما يشتري عدد قرص واحد أو قرص ونصف بريال واحد بطبعته الجديدة. مع فارق أن وزن أقراص الروتي في صنعاء أعلى من وزنها في عدن

وكل ذلك يشير إلى غياب حكومة عدن وسلطاتها المحلية عن واقع الناس وهي السلطة الشرعية المعترف بها دولياً والتي يفترض بأن حضورها يكون الأقوى والاكثر تأثيرا على الواقع مع استمرار ظروف الحرب. معادلة مختلة ينبغي معالجتها. إذ أن الاهتمام بتحسين حياة الناس عامل مهم للغاية في السلم. وفي ظروف الحرب ينبغي أن تتضاعف المسؤولية إزاء ذلك لا أن تتراجع، كما يحصل حاليا

ومع هكذا وضع بالإضافة إلى عوامل آثار الحرب فإن الوضع الاقتصادي والإنساني مستمراً في وضع الانهيار ومواطني اليمن في كل المحافظات سيئ للغاية. الأمر الذي عند المقارنة لمستوى من يقيم في مناطق سلطة الشرعية ومن يقيم في مناطق سيطرة سلطة صنعاء فلا يجد فرقا في مستوى المعيشة فالكل يعيشون بأوضاع إنسانية منهارة بالرغم من تفاوت القدرة الشرائية للريال اليمني بطبعتيه القديمة والجديدة.

وكل ذلك يحتم التسريع بوضع نهاية للحرب وتحقيق السلام. وهو ما ينبغي أن يدرك من قوى الإقليم المتخذة من اليمن حلبة صراع لتصفية حسابات إقليمية ودولية ومن قبلهم ينبغي أن تدرك القيادات السياسية والعسكرية اليمنية خطورة إطالة فترة الحرب.

ختاما:

ليعلم كل القادة اليمنيين المتربعين في مواقع اتخاذ القرار أن تحقيق السلام واستعادة الدولة ومؤسساتها، أصبح أمراً في غاية الأهمية لوقاية اليمن من أوضاع أكثر مأساوية مما هي عليه. ولن يسلم أحد من عواقبها

سعر الصرف لا يعني القوة الشرائية للعملة

قراءة اقتصادية في مقارنة الريال القديم والجديد بين صنعاء وعدن

■ د. يوسف سعيد أحمد
خبير اقتصادي

■ يقع البعض، عند مقارنة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في صنعاء وعدن، في خطأ نظري وتطبيقي يتمثل في المساواة بين سعر الصرف والقوة الشرائية للعملة، ثم بناء أحكام واسعة حول مستوى المعيشة استناداً إلى الفارق في سعر الصرف وحده.

وتبرز هذه الإشكالية بصورة واضحة عند المقارنة بين سعر صرف الريال اليمني في مناطق صنعاء وسعر صرف الطبعة الجديدة في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً. فإذا كان الريال القديم يُتداول، على سبيل المثال، عند نحو 140 ريالاً مقابل الريال السعودي، بينما يبلغ سعر الريال الجديد نحو 410 ريالات مقابل الريال السعودي، فإن نسبة 140 إلى 410 تبلغ نحو 34.1%.

> الفارق في "سعر الصرف" لا يعني فارقاً مماثلاً في "القوة الشرائية"

هذه النسبة صحيحة حسابياً، لكن الخطأ يبدأ عندما تُفسَّر اقتصادياً على أن القوة الشرائية للريال الجديد لا تتجاوز 34% من القوة الشرائية للريال القديم. فهذا الاستنتاج لا يصح بمجرد النظر إلى سعر الصرف

سعر الصرف والقوة الشرائية مفهومان مختلفان:

سعر الصرف هو سعر العملة المحلية مقوماً بعملة أخرى، بينما تعبر القوة الشرائية عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الدخل أو وحدة العملة شراءها داخل الاقتصاد

ومن هنا فإن القوة الشرائية تتحدد أساساً بمستوى الأسعار المحلية، وبالأجور والدخول، وتكاليف الحصول على السلع

والخدمات، وليس بسعر الصرف وحده

فقد تكون عملة ما أضعف في سوق الصرف، ولكن أسعار السلع والخدمات المقومة بها تكون أقل، بحيث لا يكون الفارق في القوة الشرائية مماثلاً للفارق في سعر الصرف. والعكس صحيح أيضاً

ولهذا فإن القول إن الريال في منطقة ما أقوى من ريال في منطقة أخرى بنسبة معينة، استناداً إلى سعر الصرف فقط سعيا لإظهار الافضلية، يمثل اختزالاً مفرطاً لمفهوم اقتصادي أكثر تعقيداً

القوة الشرائية تُقاس بسلة من السلع والخدمات:

إذا أردنا إجراء مقارنة علمية بين القوة الشرائية في صنعاء وعدن، فإن نقطة البداية الصحيحة ليست سعر الدولار أو الريال السعودي، وإنما سلة مشتركة من السلع والخدمات يستهلكها المواطن في المنطقتين

وتشمل هذه السلة، على سبيل المثال: الغذاء والسلع الأساسية، الوقود والطاقة، تكاليف النقل والايجارات، التعليم والصحة والاتصالات، الضرائب والرسوم، الخدمات الأساسية وغيرها من السلع والخدمات ذات الوزن النسبي في إنفاق الأسرة

بعد ذلك يمكن مقارنة تكلفة هذه السلة في المنطقتين، مع مراعاة اختلاف الجودة والأوزان ومصادر السلع وتكاليف نقلها وتوزيعها

ومن دون هذه المقارنة، يصبح الاستدلال بسعر سلعة واحدة، مثل قرص الروتي، لإثبات أن القوة الشرائية في صنعاء أعلى أو أن مستوى المعيشة أفضل، استدلالاً غير كافٍ من الناحية الاقتصادية

فحتى إذا كان سعر الروتي أقل في منطقة معينة،

> **المقارنة العلمية تبدأ بسلة موحدة من السلع والخدمات، لا بسعر الصرف**

فإن ذلك لا يخبرنا بالضرورة عن تكلفة المعيشة الكلية، ولا عن جودة المنتج أو وزنه، ولا عن بقية السلع والخدمات التي يستهلكها المواطن

المواطن لا يشتري العملة وإنما يشتري السلع والخدمات:

المواطن في نهاية المطاف لا يعيش على سعر الصرف، وإنما على دخله الحقيقي؛ أي مقدار السلع والخدمات التي يستطيع الحصول عليها بهذا الدخل

ولهذا فإن المقارنة بين الأوضاع المعيشية في صنعاء وعدن يجب أن تأخذ في الاعتبار مجموعة أوسع بكثير من المتغيرات، من أهمها:

مستوى الأجور والدخول، أسعار الغذاء، أسعار الوقود، تكاليف النقل، الإيجارات، الضرائب والرسوم، توفر السلع، حجم التحويلات، السيولة المتاحة، مستوى الدولرة أو السعودة، وكذلك درجة الثقة بالعملة

وقد يكون راتب المواطن في منطقة ما أعلى اسماً، لكنه يستطيع شراء سلة أقل من السلع والخدمات بسبب ارتفاع الأسعار. وقد يحدث العكس

> **المواطن لا يشتري العملة، بل يشتري السلع والخدمات**

وهنا يظهر الفرق بين الدخل الاسمي والدخل الحقيقي، وهو فرق جوهري في تقييم المستوى المعيشي

المقارنة أكثر تعقيداً: نحن أمام اقتصادين نقديين

هناك جانب آخر يجعل المقارنة بين صنعاء وعدن أكثر تعقيداً من مجرد مقارنة رقمين لسعر الصرف

فالريال القديم والريال الجديد ليسا مجرد وحدتين نقديتين تختلفان في سعر الصرف، وإنما أصبحا جزءاً من نظامين نقديين ومؤسسيين مختلفين، لكل منهما سلطاته النقدية وترتيباته المصرفية وقيوده على تداول السيولة

كما أن البنك المركزي في عدن يحوز الاعتراف الدولي، في حين أن المؤسسة النقدية في صنعاء تعمل خارج هذا الإطار الدولي. ولذلك فإن تحليل العملتين لا يمكن أن ينفصل عن طبيعة الانقسام المؤسسي والنقدي الذي نشأ خلال سنوات الحرب

وهذا يجعل مقارنة القوة الشرائية أكثر تعقيداً، لأن المواطن لا يتعامل مع سعر الصرف وحده، وإنما مع بيئة اقتصادية ونقدية متكاملة

استقرار سعر الصرف ليس نجاحاً للسياسة النقدية:

من المهم الاعتراف بأن استقرار سعر الصرف يمثل ميزة اقتصادية مهمة؛ فاستقرار العملة يقلل حالة عدم اليقين، ويساعد على تسعير السلع والعقود، ويحد من مخاطر التضخم المستورد

لكن استقرار سعر الصرف لا ينبغي أن يتحول إلى حكم نهائي على نجاح السياسة النقدية أو على جودة الأداء الاقتصادي ككل

ضبط السيولة قد يحد من المضاربة، لكنه قد يضغط على الائتمان والنشاط الاقتصادي

فإذا كان الاستقرار ناتجاً، جزئياً، عن قيود شديدة على السيولة أو على تداول الطبعات النقدية أو عن ضوابط أمنية وإدارية تحد من حركة النقد، فإن السؤال الاقتصادي لا ينبغي أن يتوقف عند: هل استقر سعر الصرف؟

بل يجب أن يمتد إلى سؤال آخر أكثر أهمية: ما تكلفة هذا الاستقرار على المواطن والقطاع الخاص والمستثمر والنشاط الاقتصادي؟

فقد يؤدي التحكم الصارم في السيولة إلى الحد من المضاربة على العملة، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه إلى مشكلات في السيولة والائتمان والقدرة على تمويل النشاط الاقتصادي إذا تجاوز حدوداً معينة

ومن ثم، فإن تقييم السياسة النقدية يجب أن ينظر إلى الاستقرار النقدي والنشاط الاقتصادي والائتمان والأسعار والدخل الحقيقي في إطار واحد

وفي المقابل، لا يكفي انخفاض سعر الصرف إذا كان الاقتصاد يعاني من اختلالات عميقة

كما أن ارتفاع قيمة العملة أو استقرار سعر الصرف في منطقة ما لا يعني تلقائياً نجاحاً اقتصادياً، فإن انخفاض سعر الصرف في منطقة أخرى لا يعني بالضرورة أن السياسة النقدية فيها فاشلة بصورة مطلقة

فقيمة العملة في الأجل الطويل ترتبط بقدرة الاقتصاد على الإنتاج، وتوليد الدخل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحقيق التوازنات المالية والنقدية

ومن هنا فإن التعافي الحقيقي للعملة لا يتحقق بمجرد تثبيت سعر الصرف إدارياً، وإنما يحتاج إلى قاعدة اقتصادية حقيقية تدعم العملة، بما في ذلك نمو الناتج المحلي، وتحسن الإنتاج والصادرات، وتوفير الموارد من النقد الأجنبي، وتحسن المالية العامة، واستعادة الثقة بالنظام المصرفي والنقدي

وهذا يعني أن استدامة استقرار العملة ترتبط في النهاية بمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وليس بمجرد إدارة سعر الصرف في السوق

هل الأوضاع المعيشية أفضل في صنعاء أم عدن؟

هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه علمياً بمجرد القول إن سعر الريال القديم مقابل الريال السعودي هو 140، بينما سعر الريال الجديد هو 410.

كما لا يمكن حسمه بمجرد مقارنة أسعار سلعة واحدة

وإذا كانت هناك مؤشرات أولية تشير إلى أن بعض أسعار السلع في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً قد تكون أقل من مثيلاتها في مناطق صنعاء، رغم الفارق الكبير في سعر الصرف، فإن هذه الملاحظة تحتاج إلى اختبار ميداني ومنهجي قبل تحويلها إلى نتيجة عامة

والدراسة العلمية المطلوبة ينبغي أن تقارن، على الأقل، بين: اسعار سلة موحدة من السلع والخدمات، متوسط الأجور والدخول في المنطقتين، تكلفة السلعة كنسبة من دخل الأسرة، اسعار الوقود والنقل، الإيجارات والخدمات الأساسية،

توفر السلع وجودتها، حجم التحويلات الخارجية والداخلية، مستويات السيولة وحتى الثقة بالعملة، درجات الدولرة / السعودة في المعاملات، الفروق في الضرائب والرسوم وتكاليف التجارة والنقل

وعندها فقط يمكن الانتقال من الانطباع إلى القياس، ومن المقارنة الجزئية إلى الحكم الاقتصادي الموضوعي

المطلوب: مؤشر حقيقي للقوة الشرائية

إن الجدل الدائر حول أي المنطقتين أفضل معيشياً لا ينبغي أن يبقى أسيراً لسعر الدولار أو الريال السعودي، ولا لسعر سلعة منفردة كما دأب بعض الزملاء في تناوله

المطلوب هو بناء مؤشر للقوة الشرائية الحقيقية يأخذ في الاعتبار سلة موحدة من السلع والخدمات، وأوزانها في إنفاق الأسر، ومستوى الدخول والأجور في كل منطقة

ويمكن تطوير هذا المؤشر ليصبح أداة دورية تقيس تكلفة المعيشة والقوة الشرائية في صنعاء وعدن وغيرها من المناطق، بما يسمح بتقييم أكثر دقة لتطور المستوى المعيشي للمواطن اليمني

وهذا النوع من المؤشرات سيكون أكثر فائدة لصانع السياسة والباحث والمواطن من الاكتفاء بمقارنة سعر الصرف الاسمي

ويمكن إبراز الخلاصة مما تقدم فيما يلي:

■ إن سعر الصرف متغير مهم، لكنه ليس مرادفاً للقوة الشرائية

■ والقول إن الريال الجديد لا يساوي سوى 34% من القوة الشرائية للريال القديم، لمجرد أن سعر صرفه مقابل الريال السعودي يبلغ 410 ريالات مقابل 140 ريالاً، هو استنتاج غير صحيح اقتصادياً، حتى وإن كانت النسبة الحسابية نفسها صحيحة

■ فالقوة الشرائية تتحدد بما يستطيع المواطن أن يشتريه من السلع والخدمات بدخله، وهذا يتوقف على مستوى الأسعار والأجور وتكاليف المعيشة وتوفر السلع والخدمات وغيرها من المتغيرات

■ كما أن استقرار سعر الصرف، مهما كانت أهميته، لا ينبغي أن يُستخدم منفرداً لإثبات نجاح السياسة النقدية، كما لا ينبغي استخدام ارتفاع سعر الصرف في منطقة أخرى منفرداً لإثبات فشلها

■ وفي اقتصاد منقسم مثل الاقتصاد اليمني، تصبح المسألة أكثر تعقيداً؛ لأننا لا نقارن سعرَي صرف فحسب، وإنما نقارن بيئتين نقديتين ومؤسستين واقتصادين مختلفتين نسبيا

ولذلك فإن الحكم على القوة الشرائية ومستوى المعيشة يجب أن يستند إلى سلة مشتركة من السلع والخدمات، ومستويات الدخول الحقيقية، وتكاليف المعيشة، وتوفر السلع، وجودتها، والظروف المؤسسية والنقدية المحيطة بها

أما الاكتفاء بمقارنة سعر الصرف أو سعر «قرص الروتي» لإثبات أفضلية اقتصادية لمنطقة على أخرى، فإنه قد يكون مناسباً للنقاش عبر الفضاء الافتراضي، لكنه لا يكفي لإصدار حكم اقتصادي علمي

فالاقتصاد لا يُقاس برقم واحد، والقوة الشرائية لا تُقاس بسعر الصرف وحده وهذه حقيقة

الاقتصاد بوصفه مدخلاً لتنقية الأجواء العربية

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
عضو رئاسة المعهد العالمي للتجديد العربي - مدريد

قبل ما يقرب من 35 عاماً، وتحديداً في سبتمبر من عام 1991م شهدت العاصمة المصرية (القاهرة) ندوة تحت عنوان "آفاق جديدة للتعاون الإقليمي العربي في التسعينات"، شارك فيها مفكرون ومثقفون وباحثون عرب ممن يهتمون بقضايا النظام العربي ومشكلاته؛ وفي إحدى جلسات الندوة تم مناقشة دراسة قدمها د. كامل أبو جابر حول منهج تنقية الأجواء العربية. والحقيقة، بأن ذلك المشهد كان أهمّ العوامل الرئيسة التي دفعتني لكتابة هذا المقال

■ **ينطلق هذا المقال من فرضية مركزية مفادها أن الأزمة العربية المعاصرة لا يمكن اختزالها في نقص الموارد أو غياب الأفكار، بل تتموضع أساساً في ما يمكن تسميته بـ "اختناق الأجواء العامة" وهي بيئة مركبة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والإعلامية، وتؤدي إلى تآكل الثقة، وتضخم الشك، ومعها يكاد ينهار منطق الشراكة.**

وهذه الأجواء المختنقة لا تسمح بنمو اقتصادي حقيقي، مهما بلغت التدفقات المالية. الأمر الذي ينقلنا من تحليل "المدخلات الاقتصادية" إلى تحليل "البيئة الحاضنة للاقتصاد"

فالأزمة العربية الراهنة ليست أزمة موارد، ولا أزمة أفكار مجرّدة، بل أزمة أجواء عامة مختنقة؛ أجواء سياسية واقتصادية وإعلامية فقدت الحدّ الأدنى من الثقة، وتراكم فيها الشك، وسادت فيها لغة الاتهام بدل منطق الشراكة. في مثل هذه الأجواء، لا تزدهر تنمية، ولا يستقر استثمار، ولا تُبنى دولة، مهما بلغ حجم ما يُنفق أو يُضخ من أموال

الأجواء الملوّثة هي الخطر غير المرئي.. فيها يُخنق الاقتصاد

التلوّث الأخطر في العالم العربي ليس بيئياً، بل هو مؤسسي ومعنوي. لأنه تلوّث ناتج عن غياب قواعد شفافة لاتخاذ القرار الاقتصادي، وعن تداخل السياسة بالاقتصاد دون ضوابط، وتحويل الدولة من حكم مؤسسي إلى إدارة مزاجية، وشيطنة النقد، وتجريم السؤال.

بل وتحريمه، واعتبار الشفافية تهديداً لا ضرورة

في هذه البيئة، يصبح رأس المال حذراً، والعقل يرنو إلى خارج الحدود ليهاجر، والمجتمع مفصولاً عن الدولة. ويصبح الحديث عن "تنويع الاقتصاد" أو "جذب الاستثمار" مجرد شعارات بلا تربة صالحة

يمكن توصيف هذه الحالة ضمن إطار أوسع هو البيئة المؤسسية السالبة، حيث لا تعيق المؤسسات النمو فقط، بل تنتج بيئة طاردة له (North, 1990; World Bank, 2017)

التلوث المؤسسي كمتغير اقتصادي خفي

وعليه، فإن هذا المقال يتأسس على فكرة محورية بالغة الأهمية، وهي أن أخطر أشكال التلوث في العالم العربي ليس بيئياً، بل هو مؤسسي ومعنوي.

> **"رأس المال" يصبح أكثر حذراً في البيئات المؤسسية المختنقة**

> **المشكلة ليست في الموارد فقط، بل في البيئة الحاضنة للاقتصاد**

ويمكن تعريف "التلوث المؤسسي" بأنه عبارة عن مجموعة الاختلالات غير المرئية في قواعد اتخاذ القرار، والتي تؤدي إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وإضعاف كفاءة تخصيص الموارد

ويتجلى هذا التلوث في مظاهر عديدة أبرزها غياب الشفافية الذي يؤدي إلى ارتفاع عدم اليقين، وتداخل السياسة والاقتصاد مما يولّد تشوهاً في الأسعار وفي المواقف، ومنها أيضاً شخصنة القرار مما يتسبب في انهيار قابلية التنبؤ، فيترتب على ذلك شيطنة النقد مما يؤدي إلى غياب آليات التصحيح الذاتي.

وهنا تتحقق النتيجة الكلية، حيث يتحول الاقتصاد إلى بيئة تتسم بأنها عالية المخاطر، منخفضة الثقة، ضعيفة الجاذبية للاستثمار. ولتوضيح الآليات غير الخطية التي يعمل من خلالها التلوث المؤسسي على التأثير في الأداء الاقتصادي، يمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (1): نموذج التلوث المؤسسي وأثره على الاقتصاد

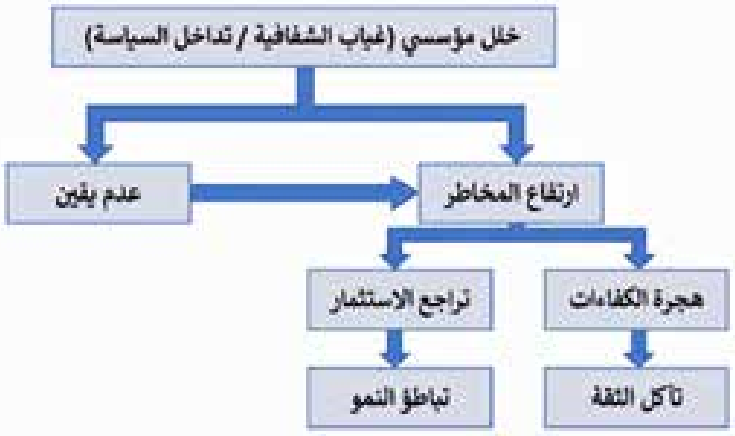

يمثل هذا النموذج العلاقة غير الخطية بين الخلل المؤسسي والأداء الاقتصادي، حيث لا يعمل التلوث المؤسسي كعامل مباشر فقط، بل كمُضاعِف للمخاطر ومُسرّع لتآكل الثقة، وهو ما ينسجم مع تحليلات البنك الدولي حول الحوكمة والنمو (World Bank, 2017).

المصدر: من إعداد المؤلف، استناداً إلى أدبيات الحوكمة والنمو الاقتصادي (World Bank, 2017).

يمثّل هذا الشكل نموذجاً تفسيرياً غير خطي يوضح كيفية انتقال أثر التلوث المؤسسي إلى الأداء الاقتصادي عبر سلسلة من القنوات الوسيطة. فغياب الشفافية وتداخل السياسة مع الاقتصاد لا يعملان فقط كعوامل مباشرة لإضعاف الكفاءة، بل يُنتجان حالة من عدم اليقين المؤسسي، تؤدي بدورها إلى إعادة تسعير المخاطر ورفعها بشكل تراكمي

ويترتب على ذلك تراجع الاستثمار وهجرة الكفاءات، بما يعكس تحوّلاً في سلوك كلٍّ من رأس المال والعقل البشري تجاه بيئات أكثر استقراراً. ومع استمرار هذه الديناميكية، تتآكل الثقة المؤسسية وتتراجع قابلية التنبؤ، ما يفضي في النهاية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي

فارتفاع عدم اليقين المؤسسي يؤدي عادة إلى إعادة تسعير المخاطر، وإضعاف الاستثمار، ودفع الكفاءات إلى البحث عن بيئات أكثر استقراراً (World Bank, 2017; IMF, 2024).

ويبرز النموذج أن التلوث المؤسسي لا يعمل كمتغير مستقل فحسب، بل

> **تداخل السياسة بالاقتصاد يشوّه الأسعار والحوافز**

كمُضاعِف للمخاطر ومُسرِّع لتآكل الثقة، ويتسق هذا التحليل مع الأدبيات التي تربط جودة المؤسسات، ووضوح قواعد اللعبة، واستقرار الحوافز بمستويات الاستثمار والنمو طويل الأجل (North, 1990; Acemoglu & Robinson, 2012; World Bank, 2017).

لماذا الاقتصاد هو المدخل الأقل كلفة والأكثر واقعية؟

قد يبدو غريباً القول إن الاقتصاد يمكن أن يسبق السياسة في تنقية الأجواء، لكن التجارب العالمية تقول ذلك بوضوح. ويمكن لنا توضيح ذلك انطلاقاً من أن الاقتصاد يتميز عن السياسة بثلاث خصائص، وهو ما نلخّصه في الجدول التالي:

جدول (1): خصائص الاقتصاد وأثره

الخاصية	الأثر
قابلية القياس	يقلل الخطاب الإنشائي
خضوعه للمحاسبة	يفرض الانضباط
ارتباطه بالنتائج	يكشف الكفاءة الحقيقية

وتستند هذه الفكرة إلى أن السياسات الاقتصادية القابلة للقياس والمحاسبة تخلق درجة أعلى من الانضباط المؤسسي، وتحدّ من الطابع المزاجي في إدارة الموارد العامة (World Bank, 2017; IMF, 2024).

فالاقتصاد، بعكس الخطاب السياسي يقبل القياس والمحاسبة، ويفرض الانضباط، ويكشف الكفاءة من الوهم، ويُجبر السلطة على التعامل مع المعايير

وعند إصلاح الاقتصاد تُفرض قواعد موضوعية على السلطة، فتتراجع مساحة المزاج السياسي، وتتولد "ثقة وظيفية" حتى دون إصلاح سياسي شامل. وهنا لا يخلق الاقتصاد الثقة عبر الخطاب، بل عبر تجربة متكررة من العدالة والكفاءة

فحين تُدار الملفات الاقتصادية على أسس الإفصاح، وتكافؤ الفرص، واستقلالية القرار الفني،

وربط الإنفاق بالعائد الاجتماعي، فإن ذلك يخلق تلقائياً مناخاً جديداً من الثقة، حتى قبل أي إصلاح سياسي شامل

الجرأة المطلوبة ليست أخلاقية فقط بل مؤسسية أيضاً

تنقية الأجواء لا تحتاج خطباً، بل قرارات مؤلمة، منها الفصل الحقيقي بين المال العام ومراكز النفوذ، وإخضاع المشاريع الكبرى لمساءلة مستقلة، والاعتراف بالفشل كمرحلة، لا كجريمة، وإعادة تعريف "الإنجاز" من صورة إعلامية إلى قيمة مضافة حقيقية

الجرأة هنا ليست في الصدام، بل في انسحاب "الدولة" المنظّم من العبث الاقتصادي، وعودتها إلى دور الحَكَم والمنظِّم لا المُتاجِر والمُضارِب

وهذه نقطة مفصلية تستحق تعميقاً:

1) الجرأة التقليدية (الخطابية) مقابل الجرأة المؤسسية

> **الدولة الجريئة لا تصطدم بالسوق، بل تنظمها بكفاءة**

2) أدوات الجرأة المؤسسية

ويمكن تلخيص تلك الأدوات كما يلي:

- الفصل بين المال العام والنفوذ
- استقلالية التقييم الاقتصادي
- مساءلة المشاريع الكبرى
- الاعتراف بالفشل كمدخل للتعلم

3) التحول الحاسم:

ويتمثل هذا التحول الحاسم في انتقال الدولة من "فاعل اقتصادي مباشر" إلى "منظم ذكي للسوق"

الاقتصاد كجسر بين الدولة والمجتمع

حين يشعر المواطن أن الضرائب تُدار بعدالة، والإنفاق العام يخضع للرقابة، والفرص لا تُوزّع وفقاً للولاءات أو الانتماءات العائلية والمناطقية والقبلية والقروية بل بالكفاءة، فإن الاقتصاد يتحول من ساحة صراع إلى مساحة عقد اجتماعي جديد. وهنا فقط تبدأ الأجواء بالتنقية، وحينها تخفّ حدة الخطاب، يتراجع الاحتقان، وتستعيد الدولة شيئاً من شرعيتها المفقودة

هل يمكن أن يكون هناك تقارب اقتصادي عربي - عربي رغم النزاعات السياسية؟

نعم، يمكن بل ومن الواقعي أن يكون هناك تقارب اقتصادي عربي - عربي رغم النزاعات السياسية، بل أحياناً بسببها لا رغماً عنها. فالتاريخ الاقتصادي العالمي مليء بأمثلة تؤكد أن المصالح حين تُدار ببراغماتية ذكية تستطيع أن تسبق السياسة، وتقيّدها، وأحياناً تُهذّبها. فالاقتصاد يعمل بمنطق مختلف، فهو يُدار بمنطق التكلفة والعائد والاستدامة، بينما السياسة تُدار بمنطق الهيمنة والرمزية. وحين ترتفع كلفة القطيعة، تبدأ الدول - حتى المتنازعة - بالبحث عن صيغ تعاون بشكلٍ أو بآخر

جدول (2): خصائص الجرأة التقليدية مقابل الجرأة المؤسسية

النوع	الخصائص
الجرأة التقليدية (الخطابية)	شعارات، نقد، مواجهة
الجرأة المؤسسية	إعادة تصميم قواعد اللعبة

فرنسا وألمانيا خرجتا من حربين دمويتين، لكن التكامل الاقتصادي في إطار الاتحاد الأوروبي سبق المصالحة السياسية، لا العكس. ولو نظرنا إلى دول رابطة جنوب شرق آسيا، لوجدنا أن بينها نزاعات حدودية وعقائدية عميقة، ومع ذلك أُنشئت سلاسل توريد واستثمارات عابرة للسيادة. ولو وقفنا أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لوجدنا أنه رغم أزمات سياسية حادة، لم تتوقف شبكات الطاقة، والاستثمارات، والعمالة، والبنية التحتية. وهذا يؤكد بأن الاقتصاد لا يشترط الانسجام السياسي الكامل، بل يحتاج إلى حدٍّ أدنى من العقلانية المؤسسية

وتدعم تجارب التكامل الإقليمي هذا المنطق، إذ يمكن للمصالح الاقتصادية المتبادلة أن تسبق المصالحة السياسية الكاملة، وأن تخلق تدريجياً شبكات اعتماد متبادل تحدّ من كلفة القطيعة (UNCTAD, 2022)

وتأسيساً على ذلك، يمكننا القول بأن الاقتصاد ليس تابعاً للسياسة دائماً، بل يمكن أن يكون أداة لتقييدها وتهذيبها

ويمكن ترجمة هذا المنطق إلى نموذج عملي للتقارب الاقتصادي التدريجي، يقوم على تخفيض الحساسية السياسية وبناء الاعتماد المتبادل، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (27-2): نموذج التقارب الاقتصادي الذكي

يعكس هذا النموذج مقاربة تدريجية للتكامل الاقتصادي تقوم على تقليل الحساسية السياسية، وزيادة الاعتماد المتبادل، وهو ما يتسق مع أدبيات UNCTAD حول التكامل الإقليمي (UNCTAD, 2022).

المصدر: من إعداد المؤلف، استناداً إلى أدبيات التكامل الإقليمي (UNCTAD, 2022).

يعرض هذا الشكل نموذجاً تدريجياً للتقارب الاقتصادي العربي قائماً على مبدأ تقليل الحساسية السياسية وبناء الاعتماد المتبادل عبر طبقات متصاعدة من التكامل. يبدأ النموذج في مرحلته الأولى بالفصل النسبي بين الاقتصاد والسياسة كشرط تأسيسي، بما يسمح بخلق مساحات تعاون محايدة نسبياً

وفي المرحلة الثانية، يتم التركيز على قطاعات منخفضة الحساسية السياسية مثل الغذاء والطاقة واللوجستيات، بما يتيح بناء ثقة تشغيلية دون إثارة التوترات السيادية. أما المرحلة الثالثة، فتتمثل في تطوير تحالفات متعددة الأطراف، تعزز من ترابط المصالح وتحدّ من قابلية الانسحاب الأحادي

ويقود هذا المسار تدريجياً إلى تحقيق مستوى أعلى (المرحلة الرابعة) من الاستقرار الاقتصادي الإقليمي، حيث يصبح التعاون الاقتصادي عاملاً مقيّداً للتوترات السياسية، لا تابعاً لها. ويعكس النموذج بذلك انتقالاً من منطق "التكامل المشروط سياسياً" إلى "التكامل المدفوع بالمصلحة الاقتصادية"، بما يتسق مع أدبيات التكامل الإقليمي التي تؤكد على دور الاعتماد المتبادل في تهدئة النزاعات

الاقتصاد تحكمه التكلفة والعائد والاستدامة، بينما تحكم السياسة حسابات النفوذ والرمزية

لماذا نحن كعرب مؤهلون لهذا التقارب؟

لأننا نمتلك - فضلاً عن اللغة العربية التي تشكل الوعاء الثقافي، والتاريخ المشترك، والموقع الجغرافي الممتد من المحيط إلى الخليج، بالإضافة إلى التقاليد والقيم الاجتماعية المتقاربة وغيرها من العوامل - شروط ومتطلبات تكامل طبيعي يتجسد في الطاقة،

الفصل النسبي بين الاقتصاد والسياسة يفتح مساحات تعاون أكثر مرونة

ورأس المال، والعمالة، والموقع الجغرافي، وتشابهاً تشريعياً وثقافياً يقلّل كلفة الاندماج، وأسواقاً غير مكتملة تحتاج لبعضها لتكتمل - وهنا مربط "اللااكتمال" الخلّاق -، ولا نفتقد إلى الموارد بل إلى الإرادة والآليات

وتؤكد التقارير الاقتصادية العربية أن الدول العربية تمتلك موارد وأسواقاً وروابط تجارية وتنموية تجعل التكامل الاقتصادي العربي خياراً عملياً، لا مجرد طموح خطابي (صندوق النقد العربي وآخرون، 2024)

كيف يمكن بناء تقارب اقتصادي عربي "ذكي"؟

نرى أن تحقيق ذلك ممكن، عبر خطوات عملية منخفضة الحساسية السياسية:

1) فصل الاقتصاد عن الاستقطاب السياسي، من خلال إنشاء منصات استثمارية، ولوجستية، وطاقوية تُدار بمنطق اقتصادي

2) البدء بملفات "لا تُستفز سياسياً" مثل الأمن الغذائي، وسلاسل الإمداد، والربط الكهربائي، والمونئ والنقل البري

3) هندسة "تحالفات مصالح" لا "مَحَاور".. بمعنى التوجّه نحو مشاريع متعددة الأطراف تقلّل قدرة أي دولة على الانسحاب لأسباب سياسية آنية

4) تحييد الإعلام عن الملفات الاقتصادية، لأن الإعلام التعبوي يهدم في أسبوع ما يُبنى اقتصادياً في عشر سنوات

علينا أن نستوعب بأن الخطر الحقيقي الداهم ليس في التعاون رغم الخلاف، بل في ترك الاقتصاد رهينة للسياسة. فحين تُدار النزاعات بلا صمامات اقتصادية، تتآكل الثقة، وترتفع كلفة التفرقة، وتُستدعى القوى الخارجية كوسطاء ومقرّرين. وهنا يصبح القرار الاقتصادي غير عربي، حتى لو كان المال عربياً

الاقتصاد ليس بديلاً عن السياسة، لكنه مدخل أكثر هدوءاً لإعادة ترتيب العلاقات العربية

من ذا الذي يجرؤ على تنقية الأجواء العربية؟

ليس السؤال عن الفاعل بقدر ما هو سؤال عن المدخل. فتنقية الأجواء العربية لن تأتي من الخارج، ولن تُفرض ببيانات دولية أو مبادرات ظرفية، بل تبدأ من الداخل، من لحظة إدراك عميقة بأن الخلل ليس في كثرة الأزمات، بل في طريقة إدارتها، وفي غياب الإطار الذي يحوّل التنافس إلى تكامل، والاختلاف إلى تنوع منتج، لا صراع مستنزف

إن إعادة بناء الاقتصاد العربي ليست مسألة تقنية تُعالج بأدوات مالية أو برامج إصلاحية معزولة، بل هي قضية سيادية وأخلاقية وحضارية في آنٍ واحد. فحين يُختزل الاقتصاد في دفاتر حسابات، أو يُختطف في سباقات مشاريع خيالية غير مؤسّسة، فإنه يفقد وظيفته كأداة لبناء الاستقرار، ويتحول إلى مصدر جديد للتوتر وعدم اليقين

انتظام المال وضبط المصالح يسهمان في تهدئة التوترات

وعليه، فإن الاقتصاد لا يُعد بديلاً عن السياسة، لكنه يظل المدخل الأقل ضجيجاً والأكثر صدقاً لإعادة ترتيب المجال العربي. فالتجارب الدولية تشير إلى أن ما تعجز عنه الخطابات، تنجح فيه المصالح حين تُدار بعقل، وأن ما تفشله المواقف، قد تعالجه البنى الاقتصادية إذا أُحسن تصميمها

فحين ينتظم المال، تهدأ اللغة. وحين تُضبط المصالح، تستقيم الدولة. وحين تتحول الحدود من خطوط فاصلة إلى قنوات قيمة، تتراجع أسباب التوتر، ويصبح التعاون ضرورة لا خياراً. وحين يُدار الاقتصاد بمنطق تكاملي لا صفري، تتراجع كلفة الخلاف، وترتفع كلفة القطيعة، فينشأ توازن جديد قوامه الاعتماد المتبادل الإيجابي

على هذا الأساس، يصبح الحديث عن الأمن الحضاري العربي أكثر من مجرد طموح نظري؛ إذ يتحول إلى نتيجة ممكنة لمسار اقتصادي رشيد، يعيد الاعتبار للإنتاج، وللمؤسسات، وللعقل في إدارة الموارد. فالأمن الحضاري لا يُبنى بالشعارات، بل يُصاغ عبر نظم اقتصادية عادلة، ومؤسسات قادرة، ومصالح مترابطة

ومن هنا، فإن تنقية الأجواء العربية ليست مهمة جهة بعينها، بل هي مشروع تراكمي يبدأ بإعادة تعريف الاقتصاد نفسه: من أداة للمنافسة المنفصلة، إلى منصة للتكامل؛ ومن مجال لإدارة الأزمات، إلى رافعة لبناء الاستقرار.

المصالح الاقتصادية يمكن أن تفعل ما تعجز عنه الخطابات السياسية

الإعلام التعبوي قد يهدم ما يُبنى اقتصادياً على مدى سنوات

المراجع:

صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **(2024)**. التقرير الاقتصادي العربي الموحد **2024**. صندوق النقد العربي.

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.

International Monetary Fund. (2024). World Economic Outlook, October 2024: Policy Pivot, Rising Threats. International Monetary Fund.

North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press.

United Nations Conference on Trade and Development. (2022). Economic Development in Africa Report 2022: Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa“The Catalytic Role of Business and Financial Services. United Nations.

World Bank. (2017). World Development Report 2017: Governance and the Law. World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0950-7

تطورات أسعار السلع

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

سعر الصرف	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
	دولار	1558	1573	1558	1573	1558	1573	1558	1573
	سعودي	410	413	410	413	410	413	410	413
الصنف	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
السلع الأساسية									
كيس القمح	50	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
دقيق السنابل ابيض	50	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000
أرز الفخامة	40	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000
سكر برازيلي	50	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000
زيت الطبخ	لتر 8	22000	22000	22000	22000	22000	22000	22000	22000
علبة حليب الاطفال بيبلاك 3	0.4	13000	13000	13000	13500	13500	13500	13500	13500
السلع المكملة									
الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	10000	10000	10000	10000	10000
الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الفاصوليا البيضاء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	5000	5000	5000	6000	6000	6000	6000	6000
مكرونة المائدة (جرام)	400	900	900	900	900	900	900	900	900
الفواكه									
التفاح	1	5000	5000	5000	6000	6000	6000	6000	6000
البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
الموز	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الخضروات									
البطاطس	1	1000	1000	800	800	800	1000	1000	1000
البصل الجاف	1	1500	1500	1500	2000	2000	2000	2000	2000
الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
الطماطم	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
البامياء	1	3000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	5000
اللحوم ومشتقاتها									
لحم الغنم بلدي	1	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000
الدجاج المجمد ساديا	1	6300	6300	6300	6000	6000	6000	6000	6000
طبق البيض	1	4500	4500	4500	4000	4000	4000	4000	4000
الأسماك									
الثمد	1	16000	16000	18000	16000	16000	16000	16000	16000
الديرك	1	24000	24000	26000	26000	26000	26000	26000	26000
السخلة	1	18000	18000	18000	20000	20000	20000	20000	20000

تحليـــل أسعار السلع
لشهر أغسطس 2026

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

تحليل سوق الصرف :

استقر الدولار الأمريكي عند 1554 ريالاً للشراء و1562 ريالاً للبيع طوال الأسابيع الأربعة، كما حافظ الريال السعودي على قيمته التوازنية عند 410 ريالات للشراء و413 ريالاً للبيع بنسبة تغير 0%.

هذا الاستقرار الصارم في سعر الصرف أدى إلى تحييد أثر التضخم النقدي، مما يعني أن أي تحركات سعرية رُصدت في بقية القطاعات تعود حكراً لديناميكية العرض والطلب الداخلية والمحدّدات اللوجستية التي يعيشها السوق في محافظة عدن.

السلع الأساسية:

أظهر قطاع السلع الأساسية حالة استقرار شبه كامل في معظم الأصناف المرصودة:

حيث استقر سعر كيس القمح (50 كجم) عند 33,000 ريال، وكيس دقيق السنابل الأبيض (50 كجم) عند 37,000 ريال، وأرز الفخامة (40 كجم) على سعره المرتفع عند 87,000 ريال، والسكر البرازيلي (50 كجم) عند 50,000 ريال، كما ثبت سعر زيت الطبخ (8 لتر) عند 22,000 ريال طوال أسابيع الشهر. في المقابل، شهدت علبة حليب الأطفال بيبلاك رقم 3 (0.4 كجم) زيادة طفيفة في الأسبوعين الثالث والرابع لتصعد من 13,000 ريال إلى 13,500 ريال (بارتفاع قدره 3.8%)

يعود هذا الثبات العام إلى انضباط سلاسل التوريد وتوفر المخزون الاستراتيجي لدى كبار المستوردين بالتزامن مع استقرار سوق الصرف

السلع المكملة:

استقر الحليب المجفف دانو (2.25 كجم) عند 33,000 ريال، وثبتت الفاصوليا الحمراء عند 3,000 ريال، والفاصوليا البيضاء والعدس الأصفر عند 2,500 ريال للكيلو، ومكرونة المائدة (400 جم) عند 900 ريال

وفيما يخص التغيرات السعرية:

• **شاي الكبوس (1 كجم):** شهد تراجعاً إيجابياً في الأسبوعين الثالث والرابع بنسبة 9.1%، ليهبط من 11,000 ريال إلى 10,000 ريال

• **معجون طماطم المدهش (كرتون):** ارتفع في الأسبوعين الثالث والرابع بنسبة 20%، ليصعد من 5,000 ريال إلى 6,000 ريال

الفواكه والخضار:

تراوحت حركة أسعار الفواكه بين الثبات وارتفاع بعض الأصناف المرتبطة بمستوى المعروض:

• **التفاح:** شهد ارتفاعاً في الأسبوعين الثالث والرابع بنسبة 20%، ليصعد من 5,000 ريال إلى 6,000 ريال للكيلو نتيجة لتراجع الكميات المستوردة المتاحة في السوق.

• **البرتقال والموز والتمور:** حافظ البرتقال على سعره عند 4,000 ريال، والموز عند 1,000 ريال، والتمور عند 3,000 ريال للكيلو بنسبة تغير 0% عبر كافة الأسابيع

بالنسبة للخضروات، فقد شهد قطاع الخضروات انضباطاً في بعض الأصناف واستجابة لتغيرات التدفق الزراعي والمواسم في أصناف أخرى:

• **الطماطم والباذنجان:** استقرا تماماً عند مستوى 1,000 ريال للكيلو طوال الشهر بنسبة تغير 0%.

• **البطاطس:** أبدت مرونة انكماشية مؤقتة لصالح المستهلك في الأسبوعين الثاني والثالث بتراجعها إلى 800 ريال للكيلو (-20%) بفعل تدفق المحصول، قبل أن تعاود الصعود في الأسبوع الرابع إلى مستواها السابق 1,000 ريال

• **البصل الجاف:** سجل ارتفاعاً في الأسبوعين الثالث والرابع بنسبة 33.3%، ليصعد من 1,500 ريال إلى 2,000 ريال للكيلو

• **الباميه:** واصلت مسارها التصاعدي الحاد طوال الشهر؛ حيث ارتفعت من 3,000 ريال في الأسبوع الأول إلى 4,000 ريال في الأسبوعين الثاني والثالث (+33.3%)، ثم اختتمت الشهر عند 5,000 ريال للكيلو في الأسبوع الرابع، مسجلة زيادة إجمالية بلغت 66.7% نتيجة لقلة المعروض الموسمي

اللحوم والاسماك:

سجل قطاع اللحوم والدواجن استقراراً في اللحوم الطازجة مع انخفاضات طفيفة في الدواجن المجمدة والبيض:

• **لحم الغنم البلدي (1 كجم):** مستقر تماماً عند 18,000 ريال

• **الدجاج الحي (1 كجم):** مستقر عند 7,000 ريال.

• **الدجاج المجمد سادیا (1 كجم):** شهد انخفاضاً طفيفاً في الأسبوعين الثالث والرابع من 6,300 ريال إلى 6,000 ريال (-4.8%).

• **طبق البيض:** سجل تراجعاً ملحوظاً في الأسبوعين الثالث والرابع من 4,500 ريال إلى 4,000 ريال (تحسن بنسبة 11.1%)

أما القطاع السمكي، فقد حافظ على مستوياته المرتفعة مع تسجيل تذبذبات صعودية لبعض الأصناف بفعل التأثيرات المناخية ونشاط الرياح الموسمية واضطراب البحر (صدمة عرض):

• **سمك الثمد (1 كجم):** ارتفع مؤقتاً في الأسبوع الثاني إلى 18,000 ريال (+12.5%) مقارنة بـ 16,000 ريال في الأسبوع الأول، قبل أن يعاود الاستقرار في الأسبوعين الثالث والرابع عند 16,000 ريال

• **سمك الديرك (1 كجم):** سجل صعوداً ابتداءً من الأسبوع الثاني من 24,000 ريال إلى 26,000 ريال (بزيادة قدرها 8.3%)، واستقر عند هذا المستوى المرتفع حتى نهاية الشهر.

• **سمك السخلة (1 كجم):** استقر في الأسبوعين الأول والثاني عند 18,000 ريال، قبل أن يرتفع في الأسبوعين الثالث والرابع ليصل إلى 20,000 ريال (بزيادة قدرها 11.1%)

الخلاصة الاقتصادية العامة

يؤكد التحليل الإحصائي لبيانات شهر أغسطس 2026م أن استمرار استقرار سوق الصرف في العاصمة عدن وفّر مظلة حماية نقدية كبحت جماح التضخم العام في السلع الأساسية والمكملة وبعض مصادر اللحوم الرئيسية بنسبة استقرار تجاوزت 85% من السلة المرصودة. في المقابل، تركزت الضغوط التضخمية في السلع سريعة التأثر بالعوامل الطبيعية ومواسم الإنتاج المحلي (وعلى رأسها البامية، البصل، وبعض أصناف الأسماك كالديرك والسخلة)، قابلها انخفاض مفضل للمستهلك في أسعار البيض والدجاج المجمد وشاي الكبوس

مقالات اقتصادية

ماذا لو كنت متخذ القرار الأول؟
السلطة المحلية

■ د. أحمد مبارك بشير
خبير اقتصادي

مرحبتين،

خلال سنوات من العمل والنقاش مع قيادات في السلطات المحلية، ووكلاء محافظات، ومسؤولين حكوميين، وخاصة في ورش العمل التي تناولت تنمية موارد السلطات المحلية وتمكين المديريات، ظل سؤال يلاحقني:

لماذا تظل المحافظة عاجزة عن معالجة كثير من مشكلات الناس، بينما المشكلة والموارد والأجهزة التنفيذية والمواطن موجودون جميعاً داخلها؟

وقد بني مشروع سابق (بقيادة المهندس بدر باسلمة) لتأهيل كوادر السلطة المحلية على تمكين المديريات من تنمية مواردها، والتخطيط للمشروعات وتنفيذها ومراقبتها، وربط ذلك بالمشاركة المجتمعية والشفافية

ثم عدت إلى هذه القضية من زاوية اقتصادية، في ورقة سابقة نشرتها في العدد 47 من مجلة الرابطة الاقتصادية تحت عنوان "من مركزية الموارد إلى الحكم الذاتي للمحافظات اقتصادياً" حاولت الاقتراب من جانب من الإجابة، وطرحت توسيع مساحة القرار الاقتصادي للمحافظات في إدارة مواردها وأولوياتها وشراكاتها الاستثمارية، مع بقاء السيادة وملكية الموارد السيادية في إطار الدولة الواحدة

لكن السؤال الذي أطرحه في هذه السلسلة أكثر مباشرة:

ماذا لو كنت متخذ القرار الأول في ملف السلطة المحلية؟

■ لماذا تظل المحافظة عاجزة عن معالجة كثير من مشكلات الناس، بينما المشكلة والموارد والأجهزة التنفيذية والمواطن موجودون جميعاً داخلها؟

ليس محافظاً لمحافظة بعينها، وإنما متخذ القرار الذي يستطيع إعادة هندسة العلاقة بين الحكومة والمحافظات والمديريات

ماذا سأفعل الآن، وفي ظل دولة منقسمة وحرب ممتدة، ومجالس محلية لم تتجدد منذ سنوات، وقوانين يصعب تعديلها سريعاً؟

(1) المشكلة ليست نقص الصلاحيات فقط

المشكلة ليست في غياب اللامركزية على الورق، فعندما نعود إلى قانون السلطة المحلية قانون رقم (4) لسنة 2000 وتعديلاته، نجد مفارقة تستحق التوقف: لدينا إطار قانوني يمنحنا لامركزية أكثر بكثير من الممارسة التي نشأت تحته

فالمجلس المحلي للمحافظة ليس هيئة استشارية، القانون يمنحه إقرار الخطط والموازنة والحساب الختامي، والرقابة على الأجهزة التنفيذية، ومساءلة رؤسائها، ومتابعة الموارد وتنميتها

وعلى مستوى المديرية، يجعل القانون مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي والمسؤول التنفيذي الأول فيها، ويمنحه مسؤولية إدارة شؤون المديرية وتوجيه أجهزتها وتنمية مواردها، بينما يتولى المكتب التنفيذي للمديرية إعداد خطة التنمية والموازنة وتنسيق نشاط الأجهزة التنفيذية ومتابعة أدائها

> **المشكلة ليست غياب اللامركزية قانونياً، بل ضعف تطبيقها عملياً**

إذن جزء كبير من المشكلة ليس: كيف ننشئ سلطة محلية؟

بل: لماذا لم تعمل السلطة المحلية الموجودة أصلاً باعتبارها مستوى فعلي للحكم والإدارة؟

هناك مشكلة أخرى ظهرت مع الوقت، فكلما ضعفت قدرة المركز، تضخم ديوان المحافظة

محافظ، وعدد من الوكلاء، ومستشارون ووحدات ولجان وفرق، وكل منها يبدأ في ممارسة أعمال تنفيذية كان يفترض أن تؤديها المديريات أو المكاتب التنفيذية، وبذلك قد نخرج من مركزية الوزارة في عدن، لننشئ مركزية جديدة في عاصمة المحافظة، وهذا ما لا ينبغي أن يكون ، فلا أريد أن أنقل طابور المعاملة من الوزارة إلى مكتب المحافظ ثم أطلق على ذلك اسم اللامركزية

ما أريده نموذجاً مختلفاً:

محافظة خفيفة وقوية استراتيجياً، ومديريات قوية تنفيذياً

المحافظة تقود وتنسق وتوازن،

والمديرية تنفذ وتقدم الخدمة،

والحكومة المركزية تضع السياسة والمعيار وتحمي وحدة الدولة والعدالة بين المحافظات

المحافظ ليس بحاجة إلى أن يتحول إلى رئيس حكومة صغيرة، ولا إلى أن يكون تحت يده جهاز موازٍ للأجهزة التنفيذية، ما يحتاجه فعلياً فريق قيادي استراتيجي صغير وقوي، فريق يستطيع أن يضع أمامه:

- الصورة الاقتصادية للمحافظة
- ومؤشرات الخدمات
- والأصول
- والمشروعات
- والمخاطر
- والاستثمارات
- ومشكلات المديريات
- والقرارات التي تحتاج إلى الحكومة

وظيفة هذا الفريق أن يصنع القرار للمحافظ، لا أن يحل محل الأجهزة في تنفيذه، وهنا يظهر الفرق بين المحافظ الذي يقضي يومه في توقيع المعاملات، والمحافظ الذي يقود تحول محافظة

في هذا المقال أنا لا اجيب عن سؤال: ماذا أفعل لو كنت محافظاً؟ فهذا يستحق مقالاً آخر، وربما تكون عدن أفضل نموذج تطبيقي له، لأنها تجمع تحديات الإدارة والخدمات والميناء والمطار والأراضي والاستثمار والمديريات والأصول السيادية في مساحة واحدة

وفي هذا المقال، اسعى أن اقدم النموذج او النظام الذي ينبغي أن يعمل من خلاله المحافظ

(2) المسار العاجل: ماذا سأفعل خلال أول 100 يوم؟

لن أبدأ بمشروع تعديل شامل لقانون السلطة المحلية، فالوقت السياسي والتشريعي الحالي لا يحتمل أن نجعل الإصلاح كله رهينة قانون جديد، سأبدأ بسؤال أكثر براغماتية:

ما الذي يسمح به القانون الحالي ولا نفعله؟

ثم أتحرك من خلال القانون النافذ، رقم 4 لسنة 2000 والمرونة لاتخاذ التدابير الإدارية العاجلة لإصلاح أجهزة الدولة وتحسين الخدمات

> **المحافظ ليس بحاجة إلى أن يتحول إلى رئيس حكومة صغيرة**

1. سأشكل خلال الأيام الأولى فريقاً استراتيجياً لإعادة هندسة الحكم المحلي يتبع القيادة التنفيذية ويضم خبرات في القانون والمالية العامة والإدارة المحلية والاستثمار والحوكمة والتخطيط، ستكون مهمة الفريق خلال المئة يوم هي إعداد نظام تشغيل انتقالي للحكم المحلي يحدد بصورة واضحة:

> **عقد الأداء يشمل الخدمات والموارد والاستثمار والشفافية وتنشيط المديريات**

- ما الذي يبقى في المركز؟
- وما الذي يدار في المحافظة؟
- وما الذي يجب أن ينزل إلى المديرية؟
- وأين توجد صلاحيات قانونية معطلة؟
- وأين يحتاج الأمر فقط إلى قرار حكومي؟
- وأين توجد فجوة لا يمكن تجاوزها دون تعديل قانون لاحق؟

2. سأعتمد لكل محافظة عقد أداء انتقالياً لمدة عام، يحدد للمحافظ نتائج واضحة في: الخدمات، والموارد، والاستثمار، وتنشيط المديريات، وتنظيم الإدارة، والشفافية، ومعالجة الاختناقات الكبرى، ويصبح المحافظ مسؤولاً أمام الدولة ومجلسه المحلي عن تحقيق هذه النتائج، كما يلتزم خلال الأشهر الأولى بإعادة هيكلة مكتبه بحيث يتحول من جهاز تنفيذ يومي إلى مكتب قيادة واستراتيجية ومتابعة أداء، ولن يكون عقد الأداء مجرد أداة تقييم، بل سأربطه بنظام حوافز تنموية ، فالمحافظة أو المديرية التي تحقق نسباً أعلى في الشفافية، والتحصيل الإلكتروني،

وحل مشكلات المواطنين، تُمنح أولوية في الموارد المشتركة، وتمويلاً إضافياً لتمويل مبادراتها المجتمعية المشتركة

3. سأطلب من كل محافظة خلال ستين يوماً تحديد جميع الإجراءات والخدمات التي تصعد اليوم إلى مركز المحافظة ويمكن قانونياً وفنياً تنفيذها داخل المديرية، بناء على مبدأ: ما تستطيع المديرية أن تفعله بكفاءة لا يصعد إلى المحافظة،

- فالمديرية لديها مجلس محلي، ومدير عام هو المسؤول التنفيذي الأول، ومكتب تنفيذي يضم

ما تستطيع المديرية تنفيذه بكفاءة لا ينبغي أن يصعد إلى المحافظة

الأجهزة الحكومية العاملة فيها، وسأعطي كل مديرية خطة وموازنة ومؤشرات أداء وخريطة موارد ومشروعات، أما المحافظة فتتولى: المشروعات العابرة للمديريات، والتوازن بينها، والاستراتيجية الاقتصادية، والاستثمار، والبنية التحتية الكبرى، والتنسيق مع الحكومة، ولأن قدرات المديريات ليست على مستوى واحد، سأعتمد مبدأ "التمكين التدريجي المربوط بالجاهزية"، بحيث تقدم الأجهزة التنفيذية في المحافظة الدعم الفني والفرق المنتدبة للمديريات الأقل قدرة، حتى تكتمل بنيتها الإدارية، دون أن يظل هذا العجز الذريعة لتجميد صلاحيات كافة المديريات

4. لدينا مجالس محلية قائمة، وإن كانت شرعيتها التمثيلية قد تقادمت نتيجة طول الفترة الاستثنائية، ورغم ذلك سأبدأ بحصر أوضاعها، وتفعيل اجتماعاتها ولجانها، وإعادة وظائفها الأساسية في التخطيط والمالية والخدمات والرقابة

5. في ورقة "المرحلة الانتقالية في اليمن: من وقف الحرب إلى تشغيل الدولة" والتي نُشرت في العدد 54 من مجلة الرابطة الاقتصادية، طرحت أن المرحلة الانتقالية ليست حكومة مؤقتة تنتظر التسوية النهائية، بل نظام تشغيل مؤقت للدولة يحافظ على المؤسسات ويمنع الهدم المتكرر ويحرك الخدمات والاقتصاد، ولا يمكن تشغيل دولة معطلة من العاصمة وحدها، والمركز يجب أن يضع القواعد والسياسات السيادية ويحمي العدالة بين المحافظات، بينما يجب أن تمتلك المحافظات قدرة حقيقية على التخطيط والتنفيذ والتعاقد وإدارة الخدمات،

- لذلك سأجعل المحافظين جزءاً من منظومة إدارة المرحلة الانتقالية، ليسوا منافسين للحكومة، ولا أعباء إضافية عليها، بل شركاء في تشغيل الدولة داخل نطاقاتهم، وسأنشئ لهذا الغرض مجلساً تنسيقياً دورياً للمحافظين مع قيادة الحكومة لمناقشة الملفات التي لا يستطيع وزير أو محافظ حلها منفرداً

- وفي حال نشوء أي تنازع في الاختصاص بين وزارة ومحافظة خلال هذه الفترة، تحسم القضية خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام عمل عبر الفريق الاستراتيجي لإعادة هندسة الحكم المحلي المرفوع لرئيس الحكومة، لمنع تعطيل المصالح في أدراج البيروقراطية

6. الميناء والمطار والمنفذ والأرض الاستراتيجية قد تكون أصولاً سيادية للدولة، ولكن ملكية الدولة لا تعني أن الأصل يجب أن يبقى مجمداً لأن قرار الاستثمار فيه محتجز في المركز، سأبدأ بإعداد سجل للأصول الاستراتيجية داخل كل محافظة، ثم أفصل بين أربعة أمور طالما خلطنا بينها: ملكية الأصل، وتنظيمه، وإدارته، واستثماره،

- فليس من الضروري أن تكون الجهة التي تملك الأصل هي نفسها التي تدير كل نشاط اقتصادي داخله، يمكن، مثلاً، أن يبقى المطار ملكاً للدولة، وتبقى سلامة وتنظيم الطيران اختصاصاً وطنياً، بينما تقود المحافظة بالتنسيق مع الجهة المختصة مشروع تطوير مباني المطار أو الخدمات التجارية أو المنطقة الاقتصادية المحيطة به من خلال شراكة مع القطاع الخاص، والأمر نفسه يمكن أن ينطبق، بحسب طبيعة الأصل والقانون المنظم له، على الموانئ والمناطق اللوجستية وبعض الأصول العقارية ومرافق البنية التحتية، وسأرفع إلى القيادة السياسية إطاراً موحداً يسمح للمحافظات المؤهلة بالدخول في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعقود الامتياز، وعقود التطوير والتشغيل، والشركات ذات الغرض الخاص، وفق منافسة وشفافية وتقييم مالي وقانوني مستقل. وقد طرحت ورقة الحكم الذاتي الاقتصادي بالفعل الاستفادة من سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ووحدة الشراكة المركزية، مع مشاركة السلطة المحلية في تحديد الأولويات وضمان حصة عادلة للمحافظة من العوائد التنموية

لا يمكن تشغيل دولة معطلة من العاصمة وحدها

7. سأطلب من كل محافظة خلال المئة يوم إعداد محفظة اقتصادية واستثمارية تحدد:

» ما أصولها؟

» ما قطاعاتها ذات الميزة النسبية؟

» ما المشروعات الكبرى القابلة للاستثمار؟

» ما الذي يمكن أن تنفذه بالقطاع الخاص؟

» وما العائق المركزي الذي يمنع المشروع؟

» وسأقيس المحافظ على: القيمة التي أضافها إلى اقتصاد محافظته، لا المبلغ الذي أخذه من الاقتصاد الموجود أصلاً، وهذا امتداد لفكرة الحكم الذاتي الاقتصادي التي اقترحته لتوسيع قرار المحافظة في إدارة مواردها وأولوياتها وشراكاتها، دون إنشاء كيان سياسي موازٍ للدولة

8. سأراجع خلال المئة يوم آلاف العلاقات التي تجعل الوزارة تحتفظ بالموافقة على تفاصيل تشغيلية محلية، وأقسمها إلى:

أ- ما يجب أن يبقى مركزياً لأنه سيادي أو معياري،

ب- وما يحتاج عدم اعتراض خلال مدة محددة،

ج- وما يمكن تفويضه بالكامل للمحافظة،

ما يمكن تفويضه للمحافظة يجب ألا يبقى رهينة الموافقات المركزية

- فلن تكون قوة الوزير في عدد الملفات التي تنتظر توقيعه، بل في قدرته على: وضع سياسة وطنية جيدة، ومعيار واضح، ونظام رقابة فعال، ودعم المحافظة عندما تحتاج إلى خبرة لا تملكها، وهكذا لا تتحول الحكومة المركزية إلى إدارة تشغيل عملاقة للمحافظات

9. لن أعطي المحافظة صلاحيات مالية واستثمارية أكبر دون مقابل، كلما زادت الصلاحية، يجب أن تزيد الشفافية، سأربط التوسع في الاستقلال التنفيذي والمالي بنشر الموازنة والحساب الختامي، والتحصيل الإلكتروني، وإعلان رسوم الخدمات، ونشر العقود الكبرى، والإفصاح عن المشروعات الاستثمارية، ومؤشرات أداء المديريات، والقاعدة ستكون: صلاحيات أكثر مقابل مساءلة أكثر، فاللامركزية التي لا يصاحبها تدقيق قد تنقل الفساد من العاصمة إلى عاصمة المحافظة، ثم من عاصمة المحافظة إلى المديرية

(3) المسار الاستراتيجي: من سلطة محلية إلى نظام حكم محلي:

بعد تشغيل القانون الحالي واكتشاف نقاط القوة والاختناق الحقيقية، ننتقل إلى المرحلة الأهم، وهنا لن يكون هدفي "تعديل قانون السلطة المحلية، فقط، بل سأعيد بناء نظام العلاقة بين مستويات الدولة، وفق التالي:

1. سأجعل فلسفة النظام بسيطة: لا يمارس المستوى الأعلى وظيفة يستطيع المستوى الأدنى أداءها بكفاءة

أ- المديرية هي المستوى الطبيعي للخدمة المحلية

ب- المحافظة مسؤولة عما يتجاوز قدرة مديرية واحدة وعن الاستراتيجية والتوازن والتنمية الاقتصادية

ج- أما الدولة المركزية فتحتفظ بالسيادة والسياسات الوطنية والعدالة بين المحافظات والمعايير والمصالح التي تتجاوز حدود المحافظة

2. الانتخابات المحلية الشاملة قد يصعب الوصول

إليها سريعاً، لكن استمرار البنية السياسية المحلية إلى ما لا نهاية دون تجديد ليس حلاً كذلك، وقد طرحتُ في مبادرة وقف الحرب عام 2018 فكرة أن نبدأ بإعادة بناء الشرعية الوطنية من المحافظات، إذ اقترحت أن يمثل كل محافظة أعضاء في مجلس وطني تأسيسي، وأن يتم اختيار المحافظ من داخل التمثيل المحلي، أعيد هنا صياغة الفكرة بما يناسب الواقع، حيث يمكن، ضمن إطار توافقي للمرحلة الانتقالية، إدارة سياق جديد عبر عقد مؤتمر تمثيلي جامع في كل محافظة يضم: المجالس المحلية القائمة، والمديريات، والقوى السياسية والمجتمعية، والقطاع الخاص، والنقابات والاتحادات، والجامعات والمجتمع المدني، وتمثيلاً مناسباً للمرأة والشباب، وينتج عنه مجلس محلي انتقالي مصغر بعدد مناسب، وليكن مثلاً عشرين إلى ثلاثين عضواً حسب حجم المحافظة، لا ليصبح مجلساً دائماً، وإنما لإعادة قدر من التمثيل السياسي والاجتماعي إلى المحافظة إلى حين الانتخابات، لكن هذه الفكرة تحتاج إلى اتفاق وطني وقاعدة قانونية انتقالية، ولا أضعها ضمن قراراتي دون ذلك

> **الانتقال المطلوب هو من «سلطة محلية» إلى «نظام حكم محلي» متكامل**

3. لا أريد أن يكون المحافظ مجرد تعيين قادم من العاصمة، ولا أريده كذلك رئيساً مستقلاً عن الدولة، لذا يمكن للمجلس المحلي الانتقالي ترشيح عدد محدود من الشخصيات المؤهلة، ثم تعتمد القيادة السياسية المحافظ وفق الآلية الانتقالية المتفق عليها، أما بعد الاستقرار السياسي، فتحدد الصيغة الدستورية النهائية آلية الاختيار الدائمة

4. لن أترك العلاقة المالية للمساومة بين كل محافظ ووزير المالية، سأضع آلية مالية او قانون يفرق بوضوح بين: الموارد المحلية، والموارد المشتركة، والموارد السيادية، لكن الأهم أنني سأفصل بين ملكية المورد وإدارة جزء من عائده، فالنفط والغاز والموانئ والمنافذ السيادية يمكن أن تبقى مملوكة للدولة، بينما تحصل المحافظة وفق معادلة وطنية معلنة على حصة من عوائدها لتنمية البنية المحلية التي تتحمل أصلاً آثار النشاط الاقتصادي، وهذا هو النموذج الذي طرحته في ورقة الحكم الذاتي الاقتصادي: مركزية ملكية الموارد السيادية مع تشاركية إدارة جزء من العائد، وبقرار رسمي ورقابة وشفافية، كما سأبني نظام تضامن بين المحافظات حتى لا تصبح المحافظة ذات الميناء أو النفط غنية جداً، بينما تصبح المحافظة الأقل موارد عاجزة عن تقديم أبسط الخدمات

5. المحافظة المستقبلية لن تكون وحدة إدارية فقط، ستصبح منصة اقتصادية وتنموية، لديها استراتيجية اقتصادية، ومحفظة استثمارية، وسجل أصول، وخطة بنية تحتية، وبيانات لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية، وبرنامج شراكات، بما يسمح بإنشاء شركات تطوير أو صناديق محلية لمشروعات محددة، بشرط: حوكمة مستقلة، وتدقيق مالي، ومجالس إدارة مهنية، ومنع

تحويلها إلى صناديق خاصة بالمحافظ أو النخبة المحلية، فقوة المحافظة اقتصادياً لا تتناقض مع قوة الدولة سيادياً

6. هل نحتاج أصلاً إلى وزارة تدير الحكم المحلي في النظام المستقر؟

- في المرحلة الانتقالية: نعم!، أحتاج جهة مركزية تقود عملية إعادة الهيكلة وتوحد القواعد وتدير العلاقة بين مستويات الدولة، لكنني لن أبقيها إلى الأبد وزارة تقليدية تدير المحافظات، سأعيد تعريفها مؤقتاً لتصبح: وزارة للحكم المحلي والتحول المؤسسي، تتولى خلال المرحلة الانتقالية إعادة توزيع الاختصاصات، وتطوير القانون، وبناء القدرات، ونظم البيانات والأداء، والتنسيق بين الوزارات والمحافظات، وتهيئة الانتخابات المحلية،

- وعندما يستقر النظام، يمكن تحويلها إلى هيئة وطنية صغيرة للحكم المحلي والعلاقات بين مستويات الدولة، وظيفتها وضع معايير النظام، وإدارة قواعد البيانات، وقياس الأداء، وتنظيم التحويلات والتضامن بالتنسيق مع المالية، وحل تنازع الاختصاصات، وبناء القدرات

7. في المرحلة الانتقالية أحتاج المحافظ إلى جانب وظيفته التنموية أن يؤدي دوراً آخر، وهو أن يحافظ على استمرارية الدولة داخل المحافظة، فالحكومة قد تتغير، والتسوية السياسية قد تتبدل، لكن المؤسسات والسجلات والمستشفيات والمياه والميناء والمدرسة لا ينبغي أن تبدأ من الصفر كل مرة، وقد ناقشت في ورقة المرحلة الانتقالية خطر أن تسحب الحكومة معها الدولة عند كل تغيير، وأن يتحول كل تحول سياسي إلى عملية "تصفير" لما سبقه بدل البناء عليه، لذلك على المحافظ في المرحلة الانتقالية أن يضمن: استمرار المؤسسة، وحماية السجلات والأصول، ومنع التعيينات العبثية، وتثبيت الخدمات، وإنهاء الجبايات غير النظامية، وتهيئة المحافظة للدولة المستقرة القادمة

> **تحويل الأصول المعطلة إلى أصول منتجة يعكس كفاءة الإدارة المحلية**

(4) كيف سأقيس النجاح؟

ولأن نجاح اللامركزية ليس في أن يصبح المحافظ أكثر قوة، بل أن تصبح الدولة كلها أكثر قدرة، ولذا سيتم قياس النجاح عبر:

» كم قراراً كان يحتاج إلى العاصمة وأصبح يحسم محلياً؟

» وكم قراراً كان يحتاج مركز المحافظة وأصبح يحسم في المديرية؟

» كم تحسن زمن الخدمة؟

» كم ارتفعت نسبة الاستثمار مقارنة بالنفقات التشغيلية؟

» كم أصلاً معطلاً تحول إلى أصل منتج؟

» كم مشروع شراكة أُنجز دون تحميل الدولة ديناً غير مدروس؟

» كم ارتفعت موارد المحافظة نتيجة نمو الاقتصاد، لا زيادة الرسوم؟

» كم عقداً وموازنة أصبحت متاحة للمواطن؟

» وكم مديرية أصبحت تستطيع حل مشكلتها دون انتظار المحافظ؟

(5) وفي الختام

لو كنت متخذ القرار الأول في ملف السلطة المحلية،

لن أبدأ بشعار "الفيدرالية"، ولن أبدأ بقانون جديد،

ولن أطلب من المحافظات انتظار التسوية السياسية النهائية،

سأبدأ بإعادة تعريف وظيفة كل مستوى في الدولة

» سأقول للمركز: ضع السياسة والمعيار، واحمِ السيادة والعدالة بين المحافظات، ولا تدِر كل تفصيل

» وسأقول للمحافظ: قد المحافظة، ولا تتحول إلى مدير معاملات

» وسأقول للمديرية: أنت نقطة التنفيذ والخدمة الأقرب إلى المواطن، فتحمل مسؤوليتك

» وسأقول للمجلس المحلي: أقر، وراقب، واسأل أين ذهب المال وما تحقق به

» وسأقول للوزارة: لا تقيس أهميتك بعدد الصلاحيات التي احتفظت بها، بل بعدد المحافظات التي أصبحت قادرة على العمل دون أن تنتظرك

» وسأتعامل مع أصول الدولة بمنطق السيادة لا تعني تجميد الأصل، والاستثمار المحلي لا يعني التنازل عن السيادة

يمكن للدولة أن تملك الميناء، وأن تنظم نشاطه سيادياً، وفي الوقت نفسه تجعل المحافظة شريكاً في تطويره واستثماره وخلق الاقتصاد حوله، ويمكن للدولة أن تبقى واحدة وقوية، بينما تصبح المحافظات أكثر قدرة على إدارة مواردها وحل مشكلات أهلها

وهذا هو النموذج الذي أبحث عنه:

لا دولة مركزية تدير المحافظات، ولا محافظات تتصرف كدول، بل دولة واحدة تستطيع أن تعمل من خلال محافظاتها

ولا أنقل المركزية من العاصمة إلى عواصم المحافظات وأسميها لامركزية، بل أدفع القرار إلى أدنى مستوى قادر على اتخاذه، وأصعد ما يتجاوز قدرته إلى المحافظة، وأترك للمركز ما يحتاج فعلاً إلى دولة

وعندها تصبح المحافظة: وحدة حكم، ومنصة تنمية، وشريكاً في تشغيل الدولة

هذا ما كنت سأفعله لو كنت متخذ القرار الأول في ملف السلطة المحلية فماذا كنت ستفعل أنت؟

رأس المال البشري كرافعة نمو:
رؤية اقتصادية لإدارة الموارد البشرية

■ وسام عادل وادي
مستشار بناء مؤسسي
وموارد بشرية

■ تُعد الموارد البشرية المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، حيث شهد المفهو م التقليدي للعمل تحولاً جذرياً في التحليلات الاقتصادية المعاصرة.

لم يعد العامل مجرد عنصر من عناصر الإنتاج التقليدية (الأرض، العمل، رأس المال) ينحصر دوره في الكلفة التشغيلية، بل أصبح "رأس مال بشري" يُشكل مع "رأس المال الفكري" المحرك الرئيسي للقيمة المضافة والميزة التنافسية للإنتاج والتنمية الاستدامة

في هذا السياق، تطورت إدارة الموارد البشرية (HRM)

> الإنفاق على الموارد البشرية ليس "استهلاكاً" بل "استثمار استراتيجي"

لتصبح أداة حيوية للتحليل والاستثمار الاقتصادي، وموجهاً استراتيجياً للسياسات الكلية والجزئية التي تستهدف رفع الإنتاجية وترشيد التكاليف وتطبيق مبادئ الكفاءة الاقتصادية

أولاً: الموارد البشرية في نظرية النمو الاقتصادي

يعود التأطير الاقتصادي للموارد البشرية إلى أعمال رواد النظرية الاقتصادية، حيث أكد أدم سميث في كلاسيكيته على أهمية "المهارات والقدرات" كجزء من الثروة الوطنية. ومع ذلك، ظهر التحول الاستراتيجي المعاصر مع نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory) التي طورها الاقتصاديون أمثال ثيودور شولتز وغاري بيكر (الحائزين على جائزة نوبل)

تتلخص الفكرة الاقتصادية الجوهرية في أن الإنفاق على الموارد البشرية " سواء عبر التعليم، التدريب، الرعاية الصحية، أو تطوير بيئة العمل " ليس إنفاقاً استهلاكياً يستهلك الموارد، بل استثمار استراتيجي بعائد مستقبلي (Return on Investment - ROI)

الإنتاجية الجدية للعمل (Marginal Productivity of Labor):

توضح النظرية الاقتصادية أن الاستثمار في تدريب وتطوير العنصر البشري يؤدي إلى رفع إنتاجيته الجدية، مما يُمكن المنشأة أو الاقتصاد الكلي من تحقيق مخرجات أعلى بنفس القدر من التكاليف المادية

الكفاءة المخصصية (Allocative Efficiency):

تسهم الإدارة الاقتصادية للموارد البشرية في توجيه الكفاءات والمهارات الصحيحة نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، مما يقلل من الهدر والاختلالات الهيكلية في سوق العمل

> **الإدارة الفعالة للموارد البشرية تعزز الكفاءة المخصصية للاقتصاد**

ثانياً: العائد على الاستثمار في رأس المال البشري (ROI in HR)

من المنظور الاقتصادي التنافسي، تعمل إدارة الموارد البشرية كمركز قيادة لضبط وتحسين مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات. ويبرز ذلك من خلال عدة محاور رئيسية:

خفض تكاليف الفرصة البديلة (Opportunity Cost):

إن سوء التوظيف أو وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب يُكبد المؤسسات والاقتصادات تكاليف باهظة تُعرف بتكلفة الفرصة البديلة الضائعة. تسهم آليات التقييم والاستقطاب الفعالة في تقليل هذه الفجوة

الحد من دوران العمل (Employee Turnover):

يُشكل تسرب الكفاءات خسارة مالية مباشرة للاستثمارات التي أُنفقت في تدريبهم، فضلاً عن تكاليف إعادة التوظيف والتأهيل. تهدف سياسات الاستبقاء الاقتصادية إلى تحسين القيمة الحالية المخصومة لمخرجات الموظف مقارنة بتكاليف بديله

إدارة الأجور والتحفيز التنافسي:

يعتمد الاقتصاد المالي للموارد البشرية على ربط الأجور والأجور التشجيعية بالإنتاجية الفعلية (Performance-Linked Pay)، مما يُحقق التوازن بين رفاهية الموظف واستدامة الربحية للمنشأة

ثالثاً: إدارة الموارد البشرية والتحديات الاقتصادية في اليمن

عند إسقاط المنظور الاقتصادي لإدارة الموارد البشرية على الواقع اليمني، يظهر جلياً حجم الاختلالات والفرص في بيئة سوق العمل المحلية

الهدر الاقتصادي للطاقات الشبابية:

يمتلك اليمن حافزاً ديموغرفياً مميزاً بتدفق فئة الشباب، إلا أن غياب السياسات الاقتصادية المتكاملة للموارد البشرية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفشي "البطالة المقنعة"، مما يحول دون استغلال هذا العائد الديموغرافي في تحريك عجلة النمو

ظاهرة نزيف العقول (Brain Drain):

بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة، تعاني قطاعات إنتاجية وخدمية حيوية في اليمن من هجرة الكفاءات المؤهلة نحو الخارج. يشكل هذا النزيف خسارة لمخزون رأس المال البشري المحلي وتراجعاً في القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق:

يعاني الاقتصاد اليمني من عدم المساواة الهيكلية بين ما تنتجه المؤسسات التعليمية وما تتطلبه بيئة الأعمال الحديثة. هنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية الوطنية في إعادة بناء البرامج التدريبية وإعادة التأهيل (Reskilling and Upskilling).

رابعاً: متطلبات التحول نحو إدارة اقتصادية للموارد البشرية

لتحويل إدارة الموارد البشرية من مجرد قسم إداري نمطي إلى محرك اقتصادي فعال في المؤسسات والاقتصاد المحلي، ينبغي تبني التوصيات التالية:

التحول نحو التحليلات التنبؤية (HR Analytics):

الاعتماد على البيانات الضخمة والمؤشرات الكمية لقياس عائد التدريب، قياس الإنتاجية، والتنبؤ باحتياجات السوق المستقبلي من المهارات

شراكة القطاعين العام والخاص:

التنسيق الاقتصادي بين أرباب الأعمال والمؤسسات الأكاديمية لتوجيه الاستثمار في التعليم والتدريب نحو المهن الأكثر قيمة مضافة

تطوير بيئات العمل المرنة والابتكارية: الاستثمار في تحسين بيئات العمل الرقمية، حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الرضا الوظيفي المرتبط ببيئة العمل المحفزة يرفع من مستويات الابتكار والإنتاجية بنسب ملحوظة

خاتمة:

إن الرهان الحقيقي للاقتصادات الحديثة لم يعد يقتصر على امتلاك الموارد الطبيعية أو المادية، بل يُقاس بمدى قدرتها على استثمار وتنمية رأس مالها البشري. إن التفكير في إدارة الموارد البشرية كعلم واقتصاد يُشكل الخطوة الأساسية نحو بناء مؤسسات قادرة على الصمود، واقتصاد وطني يمني قائم على المعرفة والكفاءة والإنتاجية المستدامة

قرار تحرير الدولار الجمركي وتداعياته على اقتصاد اليمن

■ د. عيسى أبو حليقه
خبير اقتصادي

■ أقرت الحكومة اليمنية رسمياً تحرير سعر الدولار الجمركي ليكون خاضعاً لآليات العرض والطلب في السوق الحرة (بعد أن كان ثابتاً عند 750 ريالاً للدولار، بينما يتجاوز سعر الصرف في السوق حاجز 1550 ريالاً، مما يعني زيادة تقارب 100%).

جاء هذا القرار ضمن حزمة إصلاحات اقتصادية شملت أيضاً رفع أسعار الديزل المستورد بنسبة 24.5%، وبالمقابل إقرار بدل غلاء معيشة للموظفين بنسبة 20%.

تتأرجح تداعيات هذا القرار بين المساعي الحكومية لإنقاذ المالية العامة، والمخاوف الشعبية والتجارية من تفاقم الأزمات المعيشية

توحيد الأوعية الإيرادية من أبرز أهداف تحرير الدولار الجمركي

أولاً: أثر القرار على الأسعار والوضع الاقتصادي والمعيشي

1. الأثر على الأسعار

رغم تأكيدات الحكومة الاستمرار في استثناء وإعفاء السلع الأساسية (مثل: القمح، الأرز، حليب الأطفال، الأدوية، زيت الطهي، والدقيق) من الرسوم الجمركية، إلا أن الأثر السعري سيظهر في الأسواق عبر مسارين:

• التأثير المباشر: ارتفاع فوري في أسعار السلع التي تُصنف "غير أساسية" أو كمالية (مثل السيارات، الأجهزة الإلكترونية، ومواد البناء) بنسب تتأثر بمضاعفة الرسوم الجمركية

• التأثير غير المباشر (سلاسل التوريد): ترافق قرار تحرير الدولار الجمركي مع رفع أسعار الديزل

المستورد، مما يعني زيادة تلقائية في تكاليف النقل، الداخلي والتفريغ، والتعبئة. هذا الارتفاع سيلقي بظلاله حتى على السلع الأساسية المعفاة، كونها تعتمد على الديزل في النقل من الموانئ إلى الأسواق

2. الأثر على الوضع الاقتصادي

• رفد خزينة الدولة: يستهدف القرار بصورة رئيسية توحيد الأوعية الإيرادية، ومعالجة التشوهات السعرية الناتجة عن الفارق بين السعر الجمركي وسعر السوق، مما يرفع إيرادات الحكومة لمواجهة العجز المالي الناتج عن توقف صادرات النفط

• الضغط على حركة الموانئ: قد يدفع القرار بعض التجار إلى تقليص حجم استيرادهم أو العزوف عن استخدام الموانئ الرسمية (مثل ميناء عدن)، ما قد يسبب ركوداً تجارياً مؤقتاً واختلالاً في سلاسل التوريد

3. الأثر على الوضع المعيشي

تتزايد المخاوف من حدوث موجة تضخمية جديدة تلتهم القدرة الشرائية الضعيفة أصلاً للمواطنين. وعلى الرغم من إقرار الحكومة بدل غلاء معيشة بنسبة 20% وصرف العلاوات السنوية المتأخرة، يرى الخبراء أن هذه الزيادة قد لا تكون كافية لامتصاص الصدمة السعرية الناتجة عن تحرير الجمارك وارتفاع أسعار الوقود في آن واحد

> **الجمع بين تحرير الجمارك ورفع الوقود يزيد الضغط على المواطن**

ثانياً: الآثار السلبية المحتملة للقرار

تنبيه اقتصادي: غياب التوازن في تطبيق القرارات المالية قد يحولها من أداة إنقاذ إلى عبء إضافي على الاقتصاد اليمني الهش

> **المخاوف المعيشية تتركز في احتمال موجة تضخمية جديدة وبدل غلاء المعيشة قد لا يكفي لامتصاص ارتفاع الأسعار**

• تنشيط أسواق التهريب: الارتفاع الحاد في كلفة التخليص الجمركي القانوني سيمثل دافعاً كبيراً لبعض المستوردين للجوء إلى منافذ تهريب بديلة وغير رسمية، مما يحرم الدولة من الإيرادات المستهدفة

• اتساع ظاهرة التهرب الضريبي والتدليس: ضعف أجهزة الرقابة قد يفتح الباب أمام التلاعب بالفواتير الاستيرادية لتقليل القيمة الإجمالية للمخالصات الجمركية

• زيادة تكلفة الإنتاج المحلي: القطاعات المحلية الصغيرة (كالزراعة أو الورش المحلية) ستتأثر بارتفاع أسعار المعدات وقطع الغيار والديزل، مما يضعف تنافسيتها

• انخفاض جودة السلع: لتجنب دفع رسوم جمركية مرتفعة على المواد الجيدة، قد يتجه بعض التجار لاستيراد سلع ومواد أقل جودة وكفاءة لتباع بأسعار تتناسب مع دخل المواطن

ثالثاً: متطلبات نجاح تنفيذ القرار

لضمان أن يحقق قرار التحرير أهدافه الإيرادية دون إدخال البلاد في كارثة معيشية، يجب توفر المتطلبات الأساسية التالية:

المتطلب الرئيسي	آليات التنفيذ والهدف منه
ضبط السيطرة على المنافذ	إحكام القبضة الأمنية والقانونية على كافة المنافذ (البرية والبحرية والجوية) لمنع التهريب وإلغاء الجبايات غير القانونية خارج إطار الدولة.
توريد الإيرادات للبنك المركزي	ضمان توحيد الأوعية الإيرادية وتوريد كل ريال ناتج عن هذا القرار مباشرة إلى حسابات البنك المركزي في عدن لمنع تشتت الموارد وتعزيز استقرار العملة.
تفعيل الرقابة الصارمة على الأسواق	قيام وزارة الصناعة والتجارة والمجالس المحلية بنشر قوائم سعرية استرشادية، وفرض عقوبات رادعة على التجار الذين يرفعون أسعار السلع المعفاة أصلاً.
ترشيد الإنفاق الحكومي	إصلاح مالي شامل يتضمن تقليص النفقات غير الضرورية للحكومة، ليتزامن تضحية الشارع مع حوكمة وتقشف في الجهاز الإداري للدولة.
استقرار أسعار الصرف	بناء احتياطيات من النقد الأجنبي لدعم الريال اليمني؛ لأن تحرير الدولار الجمركي سيرتفع تلقائياً كلما تدهورت العملة المحلية، مما يخلق حلقة مفرغة من التضخم.

الآليات القانونية لضمان عدم رفع أسعار السلع المعفاة من الجمارك

تحتاج الحكومة اليمنية إلى الانتقال من الدور النظري إلى التفعيل الصارم للآليات القانونية والرقابية لحماية السلع الأساسية المعفاة (مثل القمح، الدقيق، الأرز، حليب الأطفال، والزيوت) من "موجة الارتداد السعري" الناتجة عن تحرير الدولار الجمركي ورفع أسعار الديزل... يمكن تقسيم هذه الآليات إلى أربعة محاور رئيسية:

أولاً: التفعيل الصارم لقانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك

تمتلك وزارة الصناعة والتجارة سلطات قانونية بموجب التشريعات النافذة (مثل قانون التجارة الداخلية وقانون حماية المستهلك)، تمنحها الحق في التدخل لضبط الأسواق عبر:

- إقرار القوائم السعرية الإلزامية: إصدار تعاميم أسبوعية أو نصف شهرية تحدد السقف الأعلى لأسعار السلع المعفاة، وفقاً فواتير الاستيراد الحقيقية وبلد المنشأ، مع احتساب هامش ربح عادل ومنطقي للتاجر
- إلزامية إشهار الأسعار: تفعيل المادة القانونية التي تلزم كافة تجار الجملة والتجزئة بوضع لوحات واضحة بأسعار السلع. هذا يمنع البيع العشوائي ويمنح المستهلك القدرة على الإبلاغ عن المخالفين
- تفعيل الضبطية القضائية: منح مكاتب الوزارة والمجالس المحلية في المحافظات صلاحيات الضبط القضائي بالتنسيق مع النيابة العامة، لإغلاق المحلات المخالفة ومصادرة السلع المقترنة بالاحتكار أو التلاعب السعري

ثانياً: الآليات الرقابية الميدانية والمجتمعية

القوانين لا تكفي دون أدوات تنفذها على أرض الواقع، وهنا تبرز الحاجة إلى:

• تأسيس "غرفة طوارئ رقمية" مشتركة: تضم وزارة الصناعة والتجارة، البنك المركزي، ومصلحة الجمارك، لمطابقة كشوفات الشحنات المعفاة الواصلة عبر الموانئ مع الكميات المعروضة في الأسواق لضمان عدم تحويلها أو رفع أسعارها

• الرقابة الذكية على سلاسل التوريد: تتبع السلعة من رصيف الميناء وحتى مخازن كبار المستوردين، ثم الوكلاء، وصولاً إلى بائع التجزئة. يتطلب ذلك إجبار المستوردين على تقديم كشوفات دورية بأسماء وكلاء التوزيع والكميات المسلمة لهم

• تفعيل الخطوط الساخنة والمشاركة المجتمعية: إطلاق منصات تلقي شكاوى فورية (عبر الهاتف والواتساب) مدعومة بفرق استجابة ميدانية تتحرك بناءً على بلاغات المواطنين، وإشراك "جمعية حماية المستهلك" كرقيب مدني

ثالثاً: تدابير مالية ومصرفية موازية (عبر البنك المركزي)

بما أن أسعار السلع ترتبط مباشرة بأسعار الصرف، فإن البنك المركزي في عدن يلعب دوراً محورياً من خلال:

• حصر المزادات العلنية لبيع العملة: توجيه مزادات النقد الأجنبي التي يعقدها البنك المركزي لتغطية اعتمادات استيراد السلع الأساسية المعفاة فقط، وبأسعار صرف مدعومة نسبياً، مما يقطع الطريق على التجار لتبرير رفع الأسعار بحجة "شراء الدولار من السوق السوداء"

• مراقبة التحويلات المالية للتجار: تتبع الحسابات المصرفية لكبار مستوردي الأغذية عبر شبكة التحويلات الموحدة، للتأكد من عدم وجود مضاربات بالعملة تحت غطاء استيراد المواد الأساسية

رابعـاً: آليات التخفيف من أثر كلفة النقل (أثر الديزل)

السـبب الرئيسـي الـذي قـد يدفـع التجـار لرفـع أسـعار السـلع المعفـاة هـو ارتفـاع كلفـة النقـل الداخلـي بعـد زيـادة أسـعار الديـزل المسـتورد. ولـعلاج هـذه الثغـرة قانونيـاً وإجرائيـاً، يمكـن تطبيـق مـا يلـي:

الآلية المقترحة	طريقة التطبيق والهدف منها
الدعم الموجه لقطاع النقل الثقيل	تخصيص حصص من الديزل المدعوم (المنتج محلياً أو المستورد عبر مصافي عدن) لشاحنات نقل البضائع الاستراتيجية بين المحافظات، مقابل التزام نقابات النقل بتثبيت أجور الشحن.
إلغاء الجبايات النقاطية	إصدار قرار حكومي صارم ونافذ بمنع فرض أي رسوم، إتاوات، أو تحسينات من قبل النقاط الأمنية والعسكرية على شاحنات المواد الغذائية، حيث تشكل هذه الجبايات نسبة كبيرة من كلفة السلعة النهائية.
التسهيل الجمركي والضريبي المشروط	تقديم تسهيلات في المعاملات الإدارية وتسريع تفريغ السفن في الموانئ للتجار الملتزمين بالسقوف السعرية للحكومة، كنوع من التحفيز الإيجابي.

الخلاصـــــة:

إن نجـاح هـذه الآليـات يتوقـف تمامـاً علـى الإرادة السياسـية والتنسـيق المشـترك بيـن وزارة التجـارة، السـلطات المحليـة، والأجهـزة الأمنيـة. فبـدون رقابـة صارمـة ومحاسـبة علنيـة لكبـار المخالفيـن، سـتظل السـلع الأساسـية عرضـة لاسـتغلال ثغـرات القـرار الجمركـي الجديـد

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

Google Play
App Store

بنك معاملك الدولة %100

pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
02 250681 / 02 250682

شهادات نظم الإدارة ودورها في تعزيز كفاءة المنشآت

■ م. أكرم محسن الجبيري

■ شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في توجه المنشآت والشركات نحو الحصول على شهادات نظم الإدارة، مثل نظام إدارة الجودة ISO 9001، ونظام إدارة البيئة ISO 14001، ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO 45001، وغيرها من الأنظمة التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز ثقة العملاء.

تُعد شهادة نظام إدارة الجودة **ISO 9001** من أبرز هذه الشهادات، إذ تمثل إطارًا إداريًا متكاملًا لتحسين العمليات وتلبية متطلبات العملاء، ويمكن تطبيقها في مختلف أنواع المؤسسات الصناعية والخدمية. وللتعرف على آلية منح هذه الشهادات، يجب معرفة أهم الجهات الدولية المعنية بذلك

أولاً: المنظمة الدولية للتقييس (ISO)

تُعد المنظمة الدولية للتقييس (International Organization for Standardization - ISO) منظمة دولية مستقلة وغير حكومية تأسست عام **1947**م ومقرها في جنيف — سويسرا. تضم في عضويتها أكثر من **170** هيئة وطنية متخصصة في مجال للتقييس، وتعمل على تطوير وتحديث ونشر المواصفات القياسية التي تضمن الجودة والكفاءة والسلامة المنتجات والخدمات والأنظمة. كما تصدر المنظمة تقارير فنية وأدلة إرشادية تسهم في توحيد المعايير والممارسات على مستوى العالم

شهادات "نظم الإدارة" تهدف إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي

المواصفات الدولية تسهم في تعزيز الجودة والكفاءة والسلامة

ثانيًا: جهات منح الشهادات (Certification Bodies)

تُعد جهات منح الشهادات الكيانات المسؤولة عن تقييم وتوثيق التزام المنشآت بمتطلبات نظم الإدارة وفقًا للمواصفة الدولية **ISO/IEC 17021** الخاصة بالمتطلبات العامة لجهات منح الشهادات

ويشترط أن تكون هذه الجهات معتمدة من قبل جهات اعتماد (**Accredita-tion Bodies**) معترف بها دوليًا من قبل كل من:

• المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (**ILAC**)، المسؤولة عن الاعتراف بجهات الاعتماد المعنية باعتماد مختبرات الفحص والمعايرة والمختبرات الطبية

• المنتدى الدولي للاعتماد (**IAF**)، المسؤول عن الاعتراف بجهات الاعتماد المعنية باعتماد جهات تقييم المطابقة لأنظمة الإدارة وجهات التفتيش

وتعمل هاتان المنظمتان على ضمان كفاءة جهات الاعتماد وفقًا للمواصفة القياسية الدولية **ISO/IEC 17011** الخاصة بالمتطلبات العامة لجهات الاعتماد. وتشمل مجالات الاعتماد عددًا من المواصفات المتخصصة، مثل:

• **ISO/IEC 17025**:
المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة

• **ISO 15189**:
المتطلبات العامة لكفاءة وجودة المختبرات الطبية

• **ISO/IEC 17020**:
المتطلبات الفنية لجهات التفتيش

ومن أبرز جهات تقييم المطابقة عالميًا: (TÜV، SGS، INTERTEK، GCC for Conformity Assess-ment) وغيرها

لـــذا مـــن المهـــم التمييـــز بيـــن المنشـــآت التـــي تحصـــل علـــى شـــهادات نظـــم الإدارة وتلـــك التـــي تطبـــق المواصفـــات التـــي تطلبـــي المتطلبـــات الفنيـــة عنـــد تطبيقهـــا علـــى المنشـــآت . فشـــهادة ISO 9001 تقتصـــر علـــى الجوانـــب الإداريـــة داخـــل المنشـــأة إذ يُبنـــى النظـــام علـــى توثيـــق السياســـات والإجـــراءات وتعليمـــات العمـــل التـــي تنظـــم العمليـــات مـــن الإنتـــاخ إلـــى خدمـــة العـــملاء، وتركـــز علـــى التحســـين المســـتمر مـــن خلال مراجعـــة الوثائـــق، والتدقيـــق الداخلـــي، وإدارة المخاطـــر، وقيـــاس رضـــا العـــملاء

المواصفـــات الفنيـــة تتطلـــب متطلبـــات أكثر دقـــة مـــن الجوانـــب الإداريـــة

أمـــا المتطلبـــات الفنيـــة، فتُطبقهـــا جهـــات تقويـــم المطابقـــة وفـــق معاييـــر تقنيـــة دقيقـــة. فمثـــلًا، فعلـــى ســـبيل المثـــال لا للحصـــر المختبـــرات الطبيـــة التـــي تحصـــل علـــى اعتمـــاد ISO 15189 تثبـــت التزامهـــا بالمتطلبـــات الفنيـــة تشـــمل كفـــاءة العامليـــن، دقـــة النتائـــج وطـــرق الفحـــص، جـــودة الأجهـــزة، والظـــروف البيئيـــة، إضافـــة إلـــى المتطلبـــات الإداريـــة

*وبذلـــك، فـــإن الحصـــول علـــى شـــهادة **ISO 9001** يعكـــس التـــزام المنشـــأة بنظـــام إداري فعـــال للجـــودة، بينمـــا يمثـــل تطبيـــق المواصفـــات الفنيـــة مثـــل **ISO 15189** أو **ISO/IEC 17025** أوســـع وأدق مـــن حيـــث الموثوقيـــة والكفـــاءة، ويمنـــح المنشـــأة ميـــزة تنافســـية وثقـــة أكبـــر لـــدى العـــملاء والأســـواق الخارجيـــة*

حوكمة الاقتصاد الأزرق في اليمن

مقاربة تحليلية لاستراتيجيات الصمود المؤسسي والامتثال الدولي في البيئات الهشة

■ د. هدى عارف علي
استشارية ومدربة حوكمة وتطوير مؤسسي

■ يُمثل الاقتصاد الأزرق المستدام مرتكزا دولياً حديثاً لإعادة صياغة مبادئ النمو الكلي وتحقيق التنمية الشاملة عبر هندسة منظومة حيوية متكاملة تشمل قطاعات الموانئ واللوجستيات والمصائد السمكية والطاقة المتجددة، شريطة إدارتها بمحددات تكفل الحفاظ على التوازن البيولوجي وصيانة النظم البيئية من التآكل.

وفي حالة اليمن، تكتسب "الحوكمة الزرقاء" بعداً وجودياً يرتبط مباشرة بميزته الجيواقتصادية والجيوسياسية الاستثنائية، المتمثلة في شريط ساحلي ممتد يتجاوز 2500 كيلومتر ويشرف على ممرات الملاحة الدولية الأهم عالمياً كخليج عدن ومضيق باب المندب.

إلا أن فترات الصراع وانقسام المؤسسات السيادية أفرزت تشوهات بنيوية حادة أسقطت الموارد البحرية النفيسة في فخ مأساة المشاع؛ حيث تفشى الصيد الجائر وتراجعت الجدارة الائتمانية للموانئ المحلية، مما أدى لتصنيف المياه الإقليمية اليمنية ضمن النطاقات عالية المخاطر من قِبل اتحادات التأمين الدولية. ومن هذا المنظور التحليلي، لم تعد هذه الحوكمة ترفاً فكرياً، بل غدت مرساة أمان استراتيجية وحتمية مؤسسية لإنقاذ ورأب الصدع في رأس المال الطبيعي البحري للبلاد. وتبرز كآلية كفيلة بتحويل الفضاء البحري من ساحة للمهددات والاستنزاف العشوائي، إلى رافعة استراتيجية مستدامة تدعم مرونة الاقتصاد الكلي وتؤمن مرتكزات الأمن الغذائي، فتحاً لآفاق رحبة في جذب الشراكات والتمويلات الدولية التنموية العابرة للأجيال

الحوكمة الزرقاء لم تعد ترفاً، بل ضرورة لحماية الموارد البحرية

أولاً: الأبعاد المفاهيمية لـ"الحوكمة الزرقاء" في بيئات النزاع المعقدة

تختلف حوكمة الاقتصاد الأزرق جوهرياً عن النظم التقليدية؛ لكونها تتجاوز النطاق الضيق للمنظمات الفردية نحو نموذج الحوكمة متعددة المستويات والأطراف، لتنسيق الأدوار بين السلطات السيادية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية. وتبرز في بيئات النزاع كآلية حتمية لتطبيق مبادئ إدارة الموارد المشتركة كخط دفاع أول لمنع تآكل

> **الاقتصاد الأزرق المستدام يمثل مساراً حديثاً لتحقيق التنمية الشاملة**

الأصول البيئية واللوجستية الشاملة. وتهدف في السياق اليمني إلى إصلاح اختلالين هيكليين رئيسيين:

- ***تخفيف تكاليف المعاملات البيئية والأمنية:*** معالجة تداخل الاختصاصات والتشتت التشريعي الذي يرفع كلفة الاستثمار، عبر صياغة أطر تعاقدية مرنة ولوائح شفافة تمنع تضارب الصلاحيات وتوفر بيئة جاذبة للاستثمار.
- ***إرساء معايير المساءلة الشاملة والحد من عدم تماثل المعلومات البيئية:*** إلزام المؤسسات بتبني معايير الشفافية والإفصاح البيئي والاجتماعي، وتحويل التدقيق البيئي إلى شرط أساسي لمنح رخص التشغيل بكبح الممارسات التدميرية.

ثانياً: التحليل الهيكلي لقطاع الموانئ والخدمات اللوجستية

تُعد الموانئ اليمنية كميناء عدن الاستراتيجي وموانئ البحر الأحمر مفاصل الشريان الجيواقتصادي الذي يربط السوق المحلية بسلاسل الإمداد الدولية. ويُظهر التحليل أن غياب

> **"البيروقراطية والتباطؤ التشغيلي" يرفعان كلفة الاستيراد والتأمين البحري**

الحوكمة الرشيقة ضاعف معضلة العزلة الائتمانية واللوجستية، مما تسبب في تراجع اليمن على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) الدولي. ويتطلب تفكيك هذه الإشكالية مسارين تحليليين:

• ***الشفافية الإجرائية، حوكمة النافذة الواحدة، وخفض علاوة المخاطر:*** القضاء على التباطؤ التشغيلي والبيروقراطية اللذين يتسببان في رسوم الأرضيات وغرامات التأخير وارتفاع كلفة التأمين البحري، وذلك عبر لجان تدقيق مستقلة ونظام النافذة الرقمية الواحدة لخفض كلف الاستيراد واستعادة القيمة التنافسية.

• ***الامتثال الاستراتيجي للمعايير الأمنية ومواجهة تدابير خفض المخاطر:*** تطبيق بنود المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية (IMO) كمصد دفاعي يمنح الخطوط الملاحية والبنوك العالمية ضمانات تحميهم من العقوبات الدولية وتؤمن استمرار تدفق سلاسل التوريد.

ثالثاً: مأسسة الحوكمة التشاركية في قطاع الأسماك لصيانة سبل العيش واستدامة الغذاء

تضرر القطاع السمكي جراء غياب الرقابة وممارسات الصيد غير القانوني العشوائي، مما أدى لتآكل المخزون وتهديد الأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية. وتقدم الحوكمة مقاربة ترتكز على فلسفة مدرسة الإدارة التشاركية المستدامة عبر إشراك جمعيات الصيادين والمجتمعات المحلية في صياغة مجالس التخطيط وتخصيص الحصص العادلة.

ويتجلى البُعد التحليلي لهذا التحول في تطبيق نظام الرقابة والرصد والتفتيش اللامركزي؛ حيث يُمنح السكان المحليون سلطات تنفيذية لحماية نطاقاتهم، مما يحد من مأساة المشاع ويكبح الأنشطة غير القانونية. إن تفويض هذه الصلاحيات، وضبط مواسم الحظر بناءً على مسوحات بيولوجية دورية، يضمن استدامة سلاسل القيمة للأغذية البحرية ورفع جودتها وتوافقها مع الاشتراطات الدولية، مما يحول القطاع من الاستنزاف العشوائي إلى رافعة قومية ترفد الخزينة بالعملة الصعبة وتحمي الاستقرار الاجتماعي للساحل

> **الاستثمار الأزرق يحتاج إلى جاهزية تمويلية ومؤسسية واضحة**

رابعاً: المرتكزات الاستراتيجية لجذب التمويل التنموي وهندسة الاستثمار الأزرق

للتحول بالقطاعات البحرية نحو الحركية الاستثمارية، يجب الارتكاز على ثلاث آليات:

• ***مأسسة الجاهزية التمويلية الزرقاء وتفعيل التمويل المختلط:*** مأسسة الشفافية والتدقيق الداخلي لرفع ثقة المانحين، والتمهيد لنماذج التمويل المختلط التي تدمج الأموال التنموية برؤوس الأموال الخاصة لتقاسم المخاطر وجذب السندات الزرقاء.

• **التخطيط المكاني البحري الممنهج وعقلنة المشاع:** بناء إطار حوكمة جغرافي وقانوني يوزع الأنشطة التنافسية (النقل، المصائد، الطاقة، السياحة) لمنع العوامل الخارجية السلبية وصراع الاختصاصات وتوفير بيئة استثمارية مستقرة.

• **تفعيل نظرية أصحاب المصلحة وبناء الحواضن المجتمعية:** إلزام الشركات ببرامج مسؤولية اجتماعية واضحة، وبناء شراكات مع السكان توجد حاضنة أمنية مجتمعية تحمي أصول الشركات وتدعم مرونتها الميدانية.

خاتمة وآفاق مستقبلية:

يكشف التحليل أن حوكمة الاقتصاد الأزرق في اليمن استراتيجية ملحة لحفظ الأمن القومي والغذائي والسيادة الاقتصادية. والمؤسسات والمجتمعات التي ستعبر هذا المنعطف هي التي تبدأ بالاستثمار في تشييد بنية تحتية تنظيمية وقانونية قوية تحمي الموانئ والشريط الساحلي.

إن الحوكمة الزرقاء مرساة لكسر طوق العزلة المالية واللوجستية؛ ومن خلال مأسسة الامتثال للمعايير الدولية، وتفعيل الإدارة التشاركية، والتحول نحو التخطيط المكاني، يمكن تحويل السواحل اليمنية من نطاقات مهددة بالمخاطر إلى قنوات حيوية جاذبة للاستثمار وصناعة الريادة وتحقيق النمو المستدام الشامل.

كتاب الثقافة المالية...

خطوة رائدة من البنك الوطني الجزائري لصناعة جيل أكثر وعيًا بالمستقبل المالي

■ مامور فوضيل
إطار بالبنك الوطني الجزائري BNA

■ في مبادرة تُعد من بين أهم المبادرات التوعوية الحديثة في القطاع المصرفي، أطلق البنك الوطني الجزائري "كتاب الثقافة المالية"، في خطوة تحمل أبعاداً تربوية واجتماعية واقتصادية عميقة، وتهدف إلى نشر الوعي المالي داخل المجتمع وبناء جيل قادر على التعامل مع المال بذكاء ومسؤولية.

وتأتي هذه المبادرة في وقت أصبحت فيه الثقافة المالية ضرورة حقيقية وليست مجرد معرفة إضافية، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني، والخدمات البنكية الحديثة، التي تتطلب فهماً ووعياً يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية سليمة

فكم من طفل ينفق كامل مصروفه على لعبة أو غرض لا يدوم سوى أيام قليلة، ثم يشعر بالندم بعد ذلك؟ وكم من شخص يجد نفسه مرتبكاً أمام أبسط العمليات البنكية بسبب نقص المعرفة المالية؟ وكم من أخطاء مالية تحدث يومياً فقط لأن الكثير لم تتح لهم فرصة تعلم أساسيات التسيير المالي بطريقة مبسطة؟

المبادرة تستهدف بناء جيل يتعامل مع المال بذكاء ومسؤولية

هذه الفجوة المعرفية هي ما يسعى "كتاب الثقافة المالية" إلى معالجته، من خلال تقديم محتوى توعوي مبسط وقريب من الواقع، يساعد الأطفال والشباب وحتى العائلات على فهم مفاهيم الادخار، الاستهلاك الذكي، التخطيط المالي، وأساسيات التعامل مع البنوك والخدمات الحديثة

«كتاب الثقافة المالية» يسد فجوة معرفية في التعامل مع المال

ويتميز هذا المشروع بكونه لا يقدم مفاهيم نظرية معقدة، بل يعتمد على أسلوب سلس وأمثلة واقعية تجعل القارئ يشعر بأن الثقافة المالية ليست علماً صعباً، بل مهارة حياتية يحتاجها الجميع في حياتهم اليومية

كما تعكس هذه المبادرة التحول الجديد في دور المؤسسات البنكية، حيث لم يعد دور البنك يقتصر على تقديم الخدمات المالية فقط، بل أصبح يساهم في نشر المعرفة وبناء وعي مجتمعي يساعد على خلق مجتمع أكثر استقراراً ووعياً بالتحديات الاقتصادية الحديثة

إن "كتاب الثقافة المالية" يمثل رسالة قوية مفادها أن بناء مستقبل مالي ناجح يبدأ من التوعية، وأن الطفل الذي يتعلم اليوم كيف يدير مصروفه بذكاء، سيكون غداً شاباً قادراً على اتخاذ قرارات مالية ناجحة وبناء مستقبل أكثر استقراراً

ومن خلال هذه المبادرة الرائدة، يؤكد البنك الوطني الجزائري مرة أخرى مكانته كمؤسسة لا تكتفي بمواكبة التطور، بل تسعى إلى صناعة أثر حقيقي داخل المجتمع، عبر الاستثمار في الإنسان والمعرفة والوعي

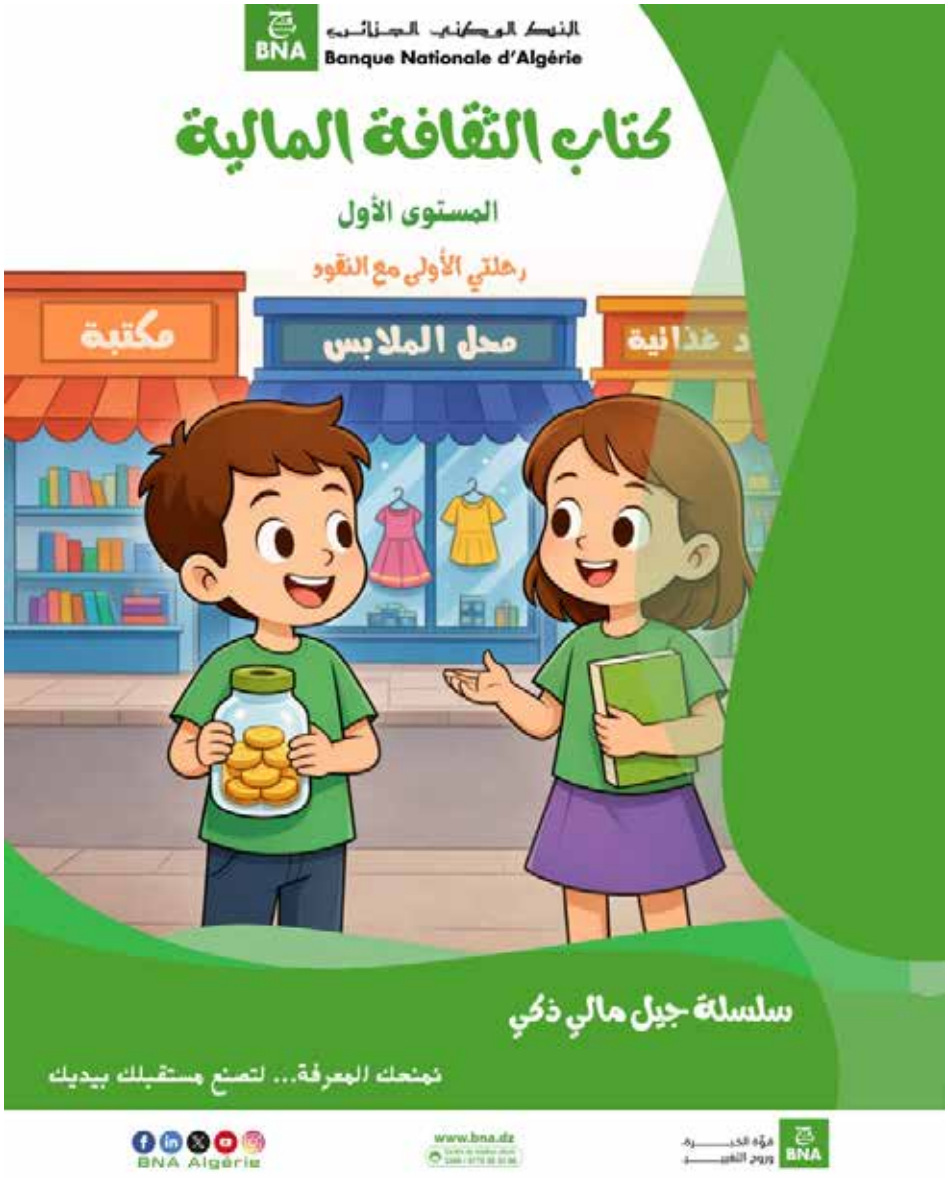

الأهمية الاقتصادية والعلمية لمعدن [أشكروفتين كولا] (Ashcroftine Kola)

■ د. علي سعيد صالح
باحث في العلوم الاستراتيجية

■ **يمتلك معدن "أشكروفتين كولا** (Kola Ashcroftine) **الذي تم اكتشافه حديثاً في شبه جزيرة كولا الروسية (تحديداً في منجم كيروفسك بكتلة خيبيني الجبلية). وتتوزع أهميته بين الجانب العلمي المتقدم والقيمة الاقتصادية العالية:**

أولاً: الأهمية العلمية

أ. التعقيد البلوري الفريد: يُصنف التركيب البلوري لهذه النسخة المكتشفة حديثاً ضمن أكثر التراكيب المعدنية تعقيداً في العالم، مما يجعله محط اهتمام بالغ لدراسات علم البلورات والجيولوجيا لتوسيع الفهم البشري حول كيفية تكوين المعادن في قشرة الأرض

ب. الأرشيف الكيميائي الطبيعي: يمثل المعدن سجلاً متكاملاً أو ما يمكن وصفه بـ "الأرشيف الكيميائي لقشرة الأرض" إذ يحتوي في بنيته البلورية على عناصر متنوعة مثل السيليكون والبوتاسيوم والصوديوم، بالإضافة إلى (عنصر الإيتريوم من العناصر الأرضية النادرة) والجدول الدوري الكامل للعناصر مجتمعة داخل بلورة واحدة

ج. تطوير العلوم المعدنية: يساعد هذا الاكتشاف الذي تم بجهود مشتركة بشأنه بين أكاديمية العلوم الروسية وجامعة سان بطرسبرغ ومتحف فيرسمان، في إعادة صياغة التصنيفات الجيولوجية لمثل هذه المعادن النادرة من فئة السيليكات

ثانياً: الأهمية الاقتصادية

أ. قيمة مادية تفوق الذهب: يحظى المعدن بقيمة تجارية ضخمة وارتفاع ملحوظ في السعر، حيث يُقدر متوسط سعر الطبقة الرقيقة منه (حتى وإن كانت مجرد رواسب طفيفة على سطح الصخور وليس عينة مستقلة) بحوالي (145 دولاراً للمليمتر الواحد)، وهي قيمة تجعل عينات منه تتفوق بكثير على أسعار الذهب

ب. احتوائه على العناصر الأرضية النادرة: نظراً لوجود عنصر "الإيتريوم" ضمن مكوناته الأساسية، يُعد المعدن مورداً محتملاً ومُهماً لدعم صناعات التكنولوجيا الدقيقة والصناعات المتقدمة التي تعتمد اعتماداً كلياً على العناصر الأرضية النادرة

ثالثاً: هل اكتشاف معدن أشكروفتين كولا عامل مساعد ومؤثر في الاقتصاد العالمي؟

إن اكتشاف هذا النوع الجديد والفريد يُعد حدثاً علمياً بارزاً، ولكنه لا يُعد عاملاً مساعداً ومؤثراً بشكل مباشر أو جذري في الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي للأسباب التالية:

- طبيعة القيمة المادية: السعر المرتفع الذي ذكره الخبراء للمليمتر الواحد من الطبقة السطحية للمعدن (حوالي 145 دولاراً) يرتبط بكونه عينة معدنية نادرة وفريدة من نوعها ذات قيمة "متحفية أو جمعية" (Collector's Mineral)، وارتفاع سعره بالمقارنة بحجمه الصغير لا يعني وجود كتل ضخمة ذات قيمة تجارية تضاهي أسواق السلع الكبرى مثل النفط، الذهب، أو معادن الطاقة والبطاريات

- الحجم والنطاق التعديني: الاكتشافات من هذا النوع تتركز عادة في نطاقات جغرافية ضيقة وصغيرة (مثل منجم كيروفسكي في جبال خيبيني)، ولا تُستخرج بكميات تجارية ضخمة تدخل في سلاسل الإمداد الصناعية العالمية الكبرى بالشكل الذي يؤثر على اقتصاديات الدول أو الأسواق الدولية

- القيمة العلمية وليست الاقتصادية: تكمن الأهمية الحقيقية لمثل هذه الاكتشافات في كونها "ذاكرة كيميائية للقشرة الأرضية" وبنيتها البلورية المعقدة التي تحتوي على عناصر نادرة مثل الإيتريوم، وهو ما يفيد الأبحاث الجيولوجية المتقدمة وعلوم المواد، لكنه لا يرقى بعد لمستوى المعادن الاستراتيجية التي تقود اقتصاد الهيدروجين، التكنولوجيا الدقيقة، أو الانتقال الطاقي (مثل الليثيوم والكوبالت)

باختصار، يمثل هذا الاكتشاف طفرة علمية وبحثية هامة في علم المعادن والجيولوجيا، لكن تأثيره الاقتصادي يظل محصوراً في نطاق ضيق ولا يمتد ليكون مؤشراً أو محركاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي أو أسواق المال والسلع الكبرى

رابعاً: هل معدن أشكروفتين كولا من المعادن الاستراتيجية عالمياً؟

إن إمكانية أن يصبح معدن "أشكروفتين كولا" (Kola Ashcroftine) من المعادن الاستراتيجية عالمياً هي مسألة محل نقاش علمي واقتصادي واسع، خاصة بعد الاكتشافات الحديثة التي أعلنت عنها المؤسسات العلمية الروسية في شبه جزيرة كولا

ولفهم ما إذا كان هذا المعدن قادراً على اكتساب هذه المكانة الاستراتيجية، يمكن استعراض العوامل المؤثرة في ذلك من خلال النقاط التالية:

1. التركيبة الفريدة واحتوائه على العناصر النادرة: حيث يحتوي المعدن في تركيبته المعقدة على عنصر الإيتريوم (Yt-trium)، وهو أحد العناصر

> **الموقع الجغرافي للاكتشاف قد يمنح المعدن بعداً جيوسياسياً مؤثراً**

> **ندرة المعدن وتمركزه في نطاق جغرافي محدد قد يعززان قيمته الاستراتيجية**

الأرضية النادرة (Rare Earth Elements) التي تلعب دوراً حاسماً وحيوياً في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، مثل صناعة الإلكترونيات الدقيقة، التقنيات العسكرية، الطائرات، وأنظمة الطاقة المتجددة. ويمتلك المعدن بنية بلورية تُوصف علمياً بأنها تشبه "الذاكرة الكيميائية للقشرة الأرضية"، مما يجعله محط اهتمام كبير للبحوث الفيزيائية وعلوم المواد الحديثة

2. القيمة الاقتصادية المرتفعة والندرة: تشير التقديرات الأولية إلى أن القيمة السوقية لطبقاته الدقيقة تتجاوز أسعار الذهب من حيث قياس حجم المليمتر على الصخور الحاضنة، مما يعكس ندرته الشديدة. والمعادن التي تكتسب صفة "الاستراتيجية" عادة ما تقاس بندرتها وصعوبة توفرها جغرافياً، وهو ما ينطبق على هذا الاكتشاف المتركز في نطاق جغرافي محدد (منجم كيروفسكي في كتلة خيبيني الروسية)

3. التحديات التي تحول دون اعتباره "استراتيجياً" عالمياً بشكل كامل حتى الآن: على الرغم من خصائصه الفريدة، فإن التحول إلى معدن استراتيجي عالمي يعتمد على عدة محكات أساسية لم تُحسم بعد بالكامل:

- **حجم الاحتياطي القابل للتعدين التجاري:** العثور على عينات أو بلورات فريدة في المناجم يختلف عن توفر احتياطيات ضخمة تجارية يمكن استخراجها بتكلفة مجزية للاستهلاك الصناعي العالمي

- **الجدوى الصناعية:** يجب أن تثبت الأبحاث التطبيقية أن استخلاص العناصر النادرة (مثل الإيتريوم) من هذا المعدن بالذات يوفر كفاءة أعلى أو تكلفة أقل

> **امتلاك معدن نادر لا يكفي وحده لمنحه صفة استراتيجية على المستوى العالمي**

مقارنة بالمصادر التقليدية الأخرى الموجودة بالفعل في العالم

- الجيوسياسة وسلاسل الإمداد: نظراً لأن الاكتشاف يتركز في روسيا، فإن صفته الاستراتيجية قد تبقى محصورة في الصراع الجيوسياسي وتأمين سلاسل الإمداد التكنولوجية العسكرية والوطنية، تماماً كما هو الحال مع معادن النيوبيوم والليثيوم وعناصر الأرض النادرة الأخرى، بدلاً من كونه سلعة متداولة بحرية في الأسواق العالمية المفتوحة

خامساً: هل ممكن المقارنة بين معدن أشكروفتين كولا والذهب؟

نعم، يمكن إجراء مقارنة شاملة بين معدن "أشكروفتين كولا" (Kola Ashcroftine) المُكتشف حديثاً في روسيا، وبين الذهب ("Gold - Au") من حيث الطبيعة والقيمة والخصائص الكيميائية والعلمية:

جدول مقارنة بين معدن "أشكروفتين كولا" والذهب

وجه المقارنة	معدن أشكروفتين كولا	الذهب (Gold — Au)
النوع التصنيفي	معدن مركب (سيليكات معقدة ضمن مجموعة الإينوسيليكات)	عنصر كيميائي فلزي نقي (فلز نفيس)
مكان الاكتشاف والتواجد	منجم كيروفسك في شبه جزيرة كولا، روسيا (اكتشاف علمي حديث)	يتواجد في القشرة الأرضية بمناطق واسعة حول العالم (مصر، أفريقيا، أستراليا، إلخ)
التركيب الكيميائي	معقد للغاية يضم سيليكون، إيتريوم، بوتاسيوم، صوديوم، بالإضافة إلى الكالسيوم، المنغنيز والفلور (يوصف بأنه ذاكرة كيميائية للقشرة الأرضية)	عنصر الذهب الخالص (Au) بنسبة نقاء تختلف حسب العيار
القيمة السعرية	قُدرت قيمة الطبقة السطحية منه بنحو 145 دولاراً للمليمتر الواحد، متجاوزاً بذلك السعر التقليدي لجرام الذهب في حسابات التقييم المبدئي للاكتشاف	يُسعّر بالوزن (بالأوقية أو الغرام) ويخضع لبورصة المعادن العالمية بشكل يومي
الخصائص الفيزيائية	يتميز بلونه الوردي الفاتح، وشفافيته، وهشاشته الشديدة، وامتلاكه بنية بلورية شديدة التعقيد	فلز لدن، قابل للسحب والطرق، ذو لون أصفر براق، لا يصدأ ولا يتأكسد بسهولة
القيمة والأهمية	علمية وبحثية استثنائية؛ لندرته الشديدة واحتوائه على عناصر أرضية نادرة (مثل الإيتريوم) وتكوينه البلوري الفريد	اقتصادية ومالية استراتيجية يُستخدم كملاذ آمن للاقتصادات، في الاحتياطيات النقدية، وصناعة المجوهرات
الاستخدامات الصناعية	فتح آفاق واسعة في التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تتطلب عناصر نادرة ذات بنية مستقرة	يُستخدم في المجوهرات، الإلكترونيات الدقيقة، طب الأسنان، والتطبيقات الفضائية

سادساً: أبرز نقاط الاختلاف والتشابه

1. طبيعة الندرة والتسعير:
الذهب معدن نفيس يتم تداوله بكميات كبيرة في الأسواق العالمية وله سعر موحد وثابت للوزن. أما "أشكروفتين كولا" فهو ليس معدناً تجارياً يتم بيعه بالسبائك، بل هو اكتشاف علمي ومعدن نادر جداً قُيم سعره بناءً على تكوين البلورات النادرة والطبقات السطحية على الصخور (حيث قُدر المليمتر الواحد منه بـ 145 دولاراً)، مما يجعله أغلى من الذهب في سياق "الندرة والشكل المجهري" وليس ككتلة تداول تجارية عامة

2. التعقيد الكيميائي:
الذهب عبارة عن عنصر كيميائي بسيط وبنيته الذرية نقية، بينما "أشكروفتين كولا" يمثل معجزة جيولوجية؛ إذ يضم في بنيته البلورية شبكة معقدة من العناصر الأرضية النادرة مثل "الإيتريوم" والسيليكات، وهو ما يجعله بمثابة أرشيف طبيعي لتاريخ القشرة الأرضية

الاستنتاج

يمكن لمعدن أشكروفتين كولا أن يكتسب أهمية علمية هائلة ويصبح معدناً استراتيجياً من منظور تكنولوجي وعسكري إذا ثبت وجود احتياطيات تجارية منه وإمكانية استخدامه بكفاءة في الصناعات الدقيقة. أما على نطاق التداول الاقتصادي والتجاري الواسع، فيبقى الأمر رهناً بما ستكشف عنه الأبحاث الجيولوجية والاستكشافية القادمة حول حجم الرواسب الفعلية وطرق استخلاصها

الإنسان ثروة اليمن المعطلة:
كيف نحول الرأس مال البشري إلى قوة اقتصادية نافعة؟

يكتبهُ:

■ د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

عندما نتحدث عن الثروات، تتجه الأنظار عادةً إلى النفط والغاز والمعادن والثروة السمكية والأراضي الزراعية والموقع الجغرافي وغيرها. لكن هناك ثروة أكبر وأكثر استدامة من كل هذه الموارد: انه الإنسان.

فالثروات الطبيعية يمكن أن تنضب، والمنشآت يمكن أن تدمر، ورأس المال المالي يمكن أن ينتقل أو يتآكل، أما المعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الابتكار والعمل، فهي ثروة يمكن أن تتضاعف كلما جرى الاستثمار فيها بصورة صحيحة ومستدامة

بعد أكثر من عقد من الصراع لا يعاني اليمن فقط من ضعف استغلال موارده المالية والطبيعية، وإنما يواجه مشكلة أعمق تتمثل في تعطيل جزء كبير من رأس ماله البشري. فقد تعطلت كثير من المدارس والجامعات ومؤسسات التدريب، وتراجعت فرص العمل، واتسعت البطالة والنزوح، وهاجر كثير من أصحاب الكفاءات، ودخلت أعداد كبيرة من الشباب في دائرة العمل الهش أو البطالة أو الانتظار

"الإنسان" هو الثروة التي لا تظهر في الموازنة العامة للدول

وهكذا أصبح التحدي الاقتصادي في البلاد مزدوجاً: كيف نعيد تشغيل الاقتصاد؟ وكيف نعيد تشغيل الإنسان داخل الاقتصاد؟

وهذه النقطة الأخيرة هي الأكثر أهمية؛ لأن إعادة بناء الطرق والمصانع والموانئ والطاقة لا تكفي إذا لم يتوافر الإنسان القادر على تشغيلها وإدارتها والحفاظ عليها وتطويرها

الإنسان رأس مال اقتصادي:

المفهوم الحديث لرأس المال البشري يتجاوز عدد السكان أو عدد خريجي الجامعات. فهو يشمل ما يمتلكه الإنسان من تعليم ومعرفة وصحة ومهارات وخبرة وقدرة على العمل والإنتاج والابتكار

ومن هذه الزاوية، فإن الإنفاق على التعليم والصحة والتدريب المهني ليس مجرد إنفاق اجتماعي، وإنما هو استثمار اقتصادي في الإنتاجية المستقبلية النافعة لمستقبل البلاد

فالعامل المدرب ينتج أكثر، والطبيب السليم القادر على العمل يضيف قيمة أكبر، والمزارع الذي يمتلك المعرفة بالتقنيات الحديثة يستطيع رفع إنتاجية الأرض، والفني الماهر يقلل تكلفة الصيانة، والمبرمج يستطيع تقديم خدمة لسوق خارج الحدود دون أن يغادر البلاد

لذلك فإن السؤال الاقتصادي الصحيح لم يعد: كم يبلغ عدد سكان اليمن؟ على الرغم من اهمية ذلك اقتصاديا واجتماعيا، وإنما: كم من قدرات هؤلاء السكان يمكن تحويلها إلى إنتاج وقيمة مضافة ودخل وفرص عمل؟

> **الاقتصادات التي تضع الإنسان في قلب التنمية أكثر قدرة على الاستقرار والاستدامة**

اشكالية امتلاك قاعدة بشرية شابة... لكن جزءاً كبيراً منها معطل:

تمثل الفئة العمرية للشباب، من 15 إلى 29 عاماً، قرابة 30% من سكان اليمن، وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا يعني أن اليمن أمام كتلة بشرية شابة يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي إذا حصلت على التعليم والمهارات والفرص المناسبة

لكن حجم هذه الفرصة يقابله حجم كبير من الهدر

فالمشكلة لا تتمثل في نقص الأيدي العاملة، بل في ضعف قدرة الاقتصاد على تحويل الأيدي والعقول إلى قوة إنتاجية. ويظهر ذلك بوضوح في ضعف فرص العمل للشباب، واتساع الاقتصاد غير المنظم، وضعف التدريب المهني، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق

والأخطر أن تعطيل الإنسان يبدأ مبكراً. وتشير بيانات اليونيسف إلى أن نحو 3.7 مليون طفل في سن الدراسة كانوا خارج المدرسة، فيما تبلغ نسبة الأطفال خارج المدرسة 23% في المرحلة الابتدائية، و29% في المرحلة الإعدادية، و51% في المرحلة الثانوية العليا

هذه ليست أرقاماً تعليمية فقط؛ إنها مؤشرات اقتصادية على حجم رأس المال البشري الذي يمكن أن يخسره البلد في المستقبل إذا لم تتم معالجة المشكلة

فكل طفل يغادر المدرسة اليوم قد يصبح غداً عاملاً أقل مهارة، وكل شاب لا يحصل على التدريب المناسب يمثل إنتاجية ضائعة، وكل كفاءة تغادر البلاد تمثل استثماراً بشرياً فقد الاقتصاد عائده

أين تكمن الثروة البشرية في اليمن؟

الثروة البشرية اليمنية لا توجد فقط في الجامعات والمؤسسات الحكومية

إنها موجودة في الشباب، والنساء، والمزارعين والصيادين، والحرفيين والفنيين، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والمهندسين والأطباء والمعلمين، ورواد الأعمال، والكفاءات اليمنية في الخارج

ومن الخطأ قياس رأس المال البشري بعدد حملة الشهادات فقط. فالحرفي الماهر، وفني الكهرباء، وميكانيكي السيارات، والعامل الزراعي المدرب، ومصمم البرمجيات، وصاحب المشروع الصغير، جميعهم يمثلون رأس مال بشرياً عندما تتحول مهاراتهم إلى إنتاج

وتبرز هنا ثروة بشرية كبيرة أخرى غير مستغلة بصورة كافية، هي المرأة اليمنية. فزيادة مشاركتها الاقتصادية ليست مجرد قضية تمكين اجتماعي، بل تمثل فرصة مباشرة لزيادة الإنتاج والدخل وتنويع مصادر دخل الأسرة والاقتصاد

أما اليمنيون في الخارج، فينبغي النظر إليهم باعتبارهم امتداداً لرأس المال البشري الوطني؛ ليس فقط من خلال التحويلات، وإنما أيضاً من خلال الخبرات والمعرفة والاستثمار والعلاقات التجارية ونقل التكنولوجيا

دور الصراع في تعطيل رأس المال البشري؟

لم يدمر او يعطل الصراع في البلاد المصانع والطرق والمرافق فقط؛ بل أصاب عملية إنتاج رأس المال البشري نفسها

فالمدرسة التي تغلق أبوابها تعني فقدان سنة من التعليم، وقد تعني في ظروف الفقر خروج طفل نهائياً من المدرسة. والجامعة التي تضعف إمكاناتها تفقد جزءاً من قدرتها على تخريج الكفاءات. ومؤسسة التدريب التي تتوقف تحرم السوق من الفنيين والعمال المهرة

وتشير اليونيسف إلى أن الصراع أوجد ظروفاً أدت إلى خروج ملايين الأطفال من التعليم، وأن البنية التعليمية تضررت بشدة، فيما واجه المعلمون ظروفاً صعبة أثرت في استمرار العملية التعليمية وجودتها

كما أدى النزوح إلى فصل الأسر عن المدارس والأسواق وفرص العمل. وتشير بيانات اليونيسف إلى أن 4.5 مليون شخص، بينهم أكثر من مليوني طفل، تعرضوا للنزوح منذ تصعيد الحرب في 2015.

وفي المقابل، دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة كثيراً من الأسر إلى الاعتماد على عمل الأطفال أو إلى إعطاء الأولوية للدخل اليومي على التعليم طويل الأجل

وهكذا يدخل الاقتصاد في دائرة خطرة:

الصراع يضعف التعليم ويضعف المهارات وبالتالي يسبب انخفاض الإنتاجية وبالتالي ضعف الدخل وزيادة الفقر ومزيد من التسرب من التعليم يقود الى مزيد من ضعف رأس المال البشري

> **النزوح فصل ملايين الأسر عن المدارس والأسواق وفرص العمل**

كسر هذه الدائرة يجب أن يصبح هدفاً اقتصادياً وطنياً، وليس مجرد هدف إنساني

التحول من الإنسان الباحث عن وظيفة إلى الإنسان المنتج:

إذا أرادت سلطات البلاد تحويل رأس ماله البشري إلى قوة اقتصادية، فلا بد من تغيير فلسفة التعامل مع الإنسان

المطلوب ليس فقط تخريج المزيد من الطلاب، وإنما تخريج إنسان يستطيع أن يعمل وينتج ويبتكر ويؤسس مشروعاً

وهذا يتطلب إعادة توجيه التعليم والتدريب نحو احتياجات الاقتصاد الفعلية، خصوصاً في القطاعات التي تمتلك فيها البلد إمكانات كبيرة، مثل الزراعة والصناعات الغذائية والثروة السمكية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والصناعات الخفيفة والسياحة والخدمات المختلفة

كما يجب توسيع التدريب المهني والتقني وربطه مباشرة بالقطاع الخاص. فالمصنع وورشة الصيانة والمزرعة وشركة الاتصالات والمستشفى والميناء يجب أن تصبح جزءاً من منظومة تدريب الإنسان، لا مجرد جهات تنتظر الخريجين

وتوجد بالفعل نماذج يمنية تؤكد إمكانية ذلك. فقد أنهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2024 مشروعاً للتدريب المهني ومهارات الأعمال استفاد منه أكثر من 1,500 شاب وشابة في 24 مديرية، وكانت النساء يمثلن أكثر من 58% من المتدربين

وهناك مشروع آخر، تلقى أكثر من 7,000 يمني دعماً لإطلاق أعمال مستدامة خلال 2024، وأسهمت تلك الجهود في إطلاق أكثر من 2,000 مشروع جديد في قطاعات شملت القهوة والعسل والحناء وتصنيع الأسماك وغيرها

هذه التجارب تقدم درساً مهماً: حين تقترن المهارة بالتمويل والسوق، يتحول الإنسان من طالب مساعدة إلى منتج، ومن عبء على الاقتصاد إلى مصدر للقيمة

السياسات والإجراءات المطلوبة:

يجب الانتقال من التعامل مع الإنسان باعتباره مستفيداً من الخدمات إلى اعتباره أصلاً إنتاجياً وطنياً

ومن هنا يمكن اقتراح تبني سياسة وإجراءات تهدف الى تحويل رأس المال البشري إلى رأس مال إنتاجي نقترح ان تقوم السياسات والإجراءات على الاتجاهات التالية:

أولاً: حماية رأس المال البشري:

إعطاء التعليم والصحة والتغذية وحماية الأطفال أولوية حتى في ظروف الصراع؛ لأن المحافظة على الإنسان أقل تكلفة من إعادة بناء قدراته بعد فقدانها

ثانياً: إصلاح التعليم وفق احتياجات الاقتصاد:

إعادة النظر في المناهج والتخصصات، وزيادة التعليم التطبيقي والتقني والمهني، وربط الجامعات وسوق العمل

ثالثاً: إطلاق برنامج شامل للمهارات:

من خلال برنامج واسع للشباب والنساء يركز على المهن المطلوبة محلياً، والمهارات الفنية، وريادة الأعمال، والعمل الحر، والتدريب أثناء العمل

رابعاً: تحويل المشروعات الصغيرة إلى منصة لاستيعاب رأس المال البشري:

وذلك من خلال التمويل، والضمانات، والحاضنات، والتدريب، وربط المشروعات بسلاسل القيمة والأسواق

خامساً: إدماج المرأة اقتصادياً:

ليس باعتبار ذلك هدفاً اجتماعياً فقط، وإنما باعتباره سياسة لرفع معدل المشاركة الاقتصادية وزيادة الإنتاج والدخل

سادساً: إنشاء سياسة وطنية للكفاءات المهاجرة:

تقوم على حصر الكفاءات، وربطها بالمؤسسات المحلية، وتشجيع الاستثمار ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتحويل الاغتراب من خسارة صافية لرأس المال البشري إلى شبكة اقتصادية وطنية عابرة للحدود

وهذه الرؤية تتفق مع الاتجاه الذي تدفع إليه المؤسسات الدولية نحو الانتقال من المساعدات قصيرة الأجل إلى سبل العيش المستدامة، وتطوير سلاسل القيمة، ونمو القطاع الخاص، وربط التدخلات الإنسانية بالتنمية الاقتصادية. وقد دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن صراحة إلى هذا التحول في تقريره حول سبل العيش

ختاما: إعادة بناء الإنسان قبل إعادة بناء الاقتصاد

تمتلك البلاد مورداً لا ينضب إذا أحسن استثماره ذلك هو الاستثمار في الإنسان

لكن هذه الثروة لا تتحول تلقائياً إلى نمو اقتصادي. فالسكان يصبحون رأس مال بشرياً عندما يحصلون على التعليم والصحة والمهارات، ويصبح رأس المال البشري قوة اقتصادية عندما يجد المؤسسات والأسواق والتمويل وفرص العمل التي تمكنه من الإنتاج

ولهذا فإن معركة البلد الاقتصادية المقبلة يجب ألا تقتصر على استعادة الإيرادات أو إعادة تشغيل المصانع أو إصلاح العملة أو إعادة بناء البنية التحتية، رغم أهمية كل ذلك. إنما يجب أن تمتد إلى إعادة بناء القدرة الإنتاجية للإنسان اليمني

إن إعادة فتح مدرسة اليوم قد تعني عاملاً ماهراً بعد سنوات، وتدريب شاب قد يعني إنشاء مشروع جديد، وتمكين امرأة من العمل قد يعني دخلاً جديداً للأسرة، وربط مهندس مهاجر بمشروع داخل البلاد قد يعني انتقال معرفة أو تكنولوجيا أو استثمار

ومن هنا، فإن الاستثمار في رأس المال البشري ليس سياسة اجتماعية تكميلية يمكن تأجيلها إلى ما بعد التعافي الاقتصادي؛ بل هو شرط من شروط التعافي نفسه

إعادة الإنسان إلى قلب عملية الإنتاج يجب أن تكون أولوية و طنية

والخيار أمامنا واضح: إما أن يبقى الإنسان رقماً كبيراً في قوائم السكان والبطالة والنزوح والفقر، أو يتحول إلى أكبر أصل إنتاجي في الاقتصاد الوطني

فالبلدان لا تعيد بناء اقتصادها بالحجر وحده؛ إنما يعيد الإنسان بناء الحجر، ويخلق الثروة، ويحميها، ويضاعفها

ولهذا فإن الأولوية الاقتصادية والسياسية للبلاد يجب أن تكون:

إعادة الإنسان إلى قلب عملية الإنتاج، وتحويل رأس المال البشري من ثروة معطلة إلى قوة اقتصادية نافعة

إعادة فتح مدرسة اليوم قد تصنع عاملاً ماهراً في المستقبل

AL ROBAIN
الربيان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة